وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي تبسي – تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: .....

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الميدان: علوم اقتصادية، وعلوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

ماستر تخصص: اقتصاد كمي

المذكرة موسومة بـ:

اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة من 1993 إلى 2023

من إعداد الطالب:

- شامخ زكرياء

تحت اشراف:

أ.د بهلول لطيفة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
شريط كمال	استاذ التعليم العالي	رئيسا
بهلول لطيفة	استاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
بوعمرة حسن	استاذ محاضر –ب–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2024-2025

أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لفترة 1993 – 2023

The Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Algeria (1993- 2023)

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس تأثير الإنفاق الحكومي وتقسيماته الرئيسية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 1993 إلى عام 2023. استخدمت الدراسة بيانات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمؤشر رئيسي للنمو الاقتصادي. ولتقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، تضمن المنهجية اختبارًا صارمًا لاستقرارية السلاسل الزمنية للبيانات، وهو شرط أساسي للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك (Cointegration) بين المتغيرات. يساعد التكامل المشترك في تأكيد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة. قد تتضمن الدراسة تحليلًا لكيفية تأثير أنواع مختلفة من الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

توصلت هذه الدراسة من خلال النتائج التطبيقية وتحليلية إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من نفقات التجهيز على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، في حين لم يتم تسجيل أي تأثير لنفقات التسيير على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية :الإنفاق الحكومي، نفقات التجهيز، نفقات التسيير، النمو الاقتصادي، نموذج ARDL

Abstract :

This study aimed to analyze and measure the impact of government spending and its main components on economic growth in Algeria during the period from 1993 to 2023. The study used Gross Domestic Product (GDP) as the main indicator of economic growth. To estimate the relationship between government spending and economic growth, the Autoregressive Distributed Lag model (ARDL) was applied, which is a suitable econometric model for analyzing long-term relationships between variables. The methodology included a rigorous test for the stationarity of the time series data, which is essential for verifying the presence of cointegration between the variables. Cointegration helps to confirm the existence of a long-term balanced relationship between the variables studied. In addition, the study may include an analysis of how different types of government spending (such as spending on infrastructure, education, and health) affect economic growth.

The obtained results

Based on its empirical and analytical findings, this study determined that **capital expenditure** exerts a positive and significant influence on long-term economic growth. Conversely, **operational expenditure** was found to have no discernible impact on economic growth.

Keywords: Government spending, Capital expenditure, Operational expenditure, Economic growth, ARDL model.

شكر وعرفان

أشكر الله . تعالى . وأحمده، فهو المنعم والمتفضل قبل كل شيء،
أشكره أن حقق لي ما أصبو إليه

في استكمال درجة الماستر في علوم اقتصادية تخصص

اقتصاد كمي ، وبالتحاقي بجامعة العربي تبسي،

وأتقدم بعظيم الشكر والتقدير الى البروفيسور بهلول لطيفة على

حسن تعاونها، إذ أمدتني بما احتجت إليه من مؤلفات واستفسارات

كان لها أكبر الأثر في إنجاز هذه الدراسة

الإهداء

إلى روح والدي العزيز رحمه الله

إلى أمي الغالية أمد الله في عمرها

إلى من شجعني على مواصلة مسيرتي العلمية

من امي و اخواتي و اخواني حفضهم الله

وإلى كل من شجعني وساعدني على إتمام هذا العمل

فهرس المحتويات

1. تمهيد 1

تمهيد 4

المبحث الاول : مدخل نظري للانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي 5

المطلب الاول: مفهوم الانفاق الحكومي و عوامل المؤثرة عليه 5

1. تعريف الانفاق الحكومي 5

2. تقسيمات الإنفاق الحكومي 6

3. العوامل و محددات الانفاق الحكومي 9

المطلب الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي، قياسه، محدداته 18

(1 تعريف النمو الاقتصادي.....18

2) قياس النمو الاقتصادي 19

3) محددات النمو الاقتصادي 21

المبحث الثاني: الدراسات الاكاديمية السابقة للموضوع الدراسة و مكانة الدراسة الحالية 26

المطلب الاول: الدراسات السابقة لموضوع الدراسة.....26

1. الدراسات الوطنية 26

2. الدراسات العربية 28

3. الدراسات الاجنبية 31

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة 33

خلاصة 37

تمهيد 35

المبحث الاول: الاطار النظري للأساليب الإحصائية والاختبارات القياسية المستخدمة في التقدير
.....36

المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية 36

1. مفهوم السلاسل الزمنية 36

2. اختبارات جذر الوحدة (دراسة الاستقرارية) 37

3. **اختبارات سكون السلاسل الزمنية** 39

المطلب الثاني: مفهوم التكامل المشترك 41

1. مفهوم تكامل السلاسل الزمنية 41

2. طرق اختبار التكامل المشترك 42

المطلب الثالث: منهجية الانحدار الذاتي ذات فترات الابطاء الموزع ARDL 43

1. التعريف بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للإبطاء (ARDL) 43

2. مميزات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للإبطاء (ARDL) 44

3. **خطوات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للإبطاء (ARDL)** 44

4. اختبار السلامة والاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدر (ARDL) 47

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لاثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري (1993-2023).....48

المطلب الاول: التعريف بنموذج الدراسة 48

1) المتغير التابع (المفسر): 48

2) المتغيرات المستقلة (المفسرة) 51

المطلب الثاني: نموذج الدراسة 56

المبحث الثالث: تحليل النتائج ومناقشتها 57

المطلب الأول: نمذجة اثر نفقات التسيير و نفقات التجهيز على النمو الاقتصادي 57

1) **اختبار جذر الوحدة**.....57

2) تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة:.....58

3) **اختبار صلاحية النموذج:** بعد تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة كان لابد علينا غختبار صلاحيته عن طريق التطرق لمجموعة من الاختبارات التشخيصية لغض التأكد م جودة النموذج المدروس كما هو موضح في مايلي:.....62

التحليل النتائج القياسية والاقتصادية للنموذج 67

1. **تحليل أثر نفقات التسيير (LGC) على النمو الاقتصادي(LGDP)** ...67

2. **تحليل أثر نفقات التجهيز (LGI) على النمو الاقتصادي(LGDP)** ...67

3. **تحليل العلاقة الديناميكية على المدى القصير وتصحيح التوازن** 68

4. **نتائج الاختبارات التشخيصية ودلالتها القياسية** 68

5. **تشير النتائج القياسية والاقتصادية:** 69

خلاصة 70

1. خلاصة 71

- قائمة المراجع:.....75

قائمة الجداول

جدول1 مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الوطنية 34
جدول 2 قارنة الدراسات الحالية مع الدراسات السابقة العربية.....35
جدول 3 مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة الاجنبية 36
جدول 4الناتج المحلي الإجمالي السنوي من 1993 إلى 2023.....48
جدول 5تطور نفقات التسيير في الجزئر خلال فترة 1993 إلى 2023 51
جدول 6تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال فترة 1993 إلى 2023 54
جدول7 نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج المدروس 57
جدول 8 تقدير النموذج.....58
جدول 9 bounds test 59
جدول 10 تقدير العلاقة في الاجل الطويل: 60
جدول11 تقدير العلاقة في الاجل القصير: 61
جدول 12 اختبار عدم وجود الارتباط الذاتي بين البواقي للنموذج:.....63
جدول 13 اختبار تجانس التباين: 64
جدول 14 اختبار Ramsey 66

قائمة الأشكال:

الشكل البياني 1 تطور الناتج المحلي بالجزائر من 1993 إلى 2023.....49
الشكل البياني2 تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال فترة 1993 إلى 2023 52
الشكل البياني 3 تطور نفقات التجهيز في الجزائر فترة 1993-2023 55
الشكل البياني 4 تقدير النموذج 58
الشكل البياني 5 تحديد فترة الابطاء 58
الشكل البياني 6 اختبار التوزيع الطبيعي:.....62
الشكل البياني 7 اختبار الاستقرار الهيكلي للنمذج: 65

قائمة الملاحق

ملحق 1 مخرجات برنامج Eviews للنموذج المدروس 79

مقدمة عامة

1. تمهيد

تعتمد الجزائر بشكل كبير على عائدات النفط يجعل الإنفاق الحكومي عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، مما يفرض تحديات على تمويل المشاريع وتحقيق التوازن المالي، وقد يؤثر على النمو والاستقرار. يدور الجدل في الجزائر حول فعالية هذا الإنفاق وكيفية توجيهه لتحقيق أقصى تأثير إيجابي، حيث يرى البعض ضرورته للتنمية، بينما يدعو آخرون إلى ترشيده وتحسين حوكمة المشاريع لضمان استدامتها.

يلعب الإنفاق الحكومي دورًا أساسيًا في دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات المتطورة، وتأثرت النظرة لدور الدولة فيه بالتيارات الفكرية المختلفة، مما أدى إلى تبني فكرة التوسع فيه كأداة للسياسة المالية، مدفوعًا بالمنظور الكينزي الذي يرى أن زيادته تُحفز الطلب الكلي وتزيد الناتج المحلي الإجمالي. بينما يدور جدل واسع حول تأثير الدولة اقتصاديًا، سواء عبر الاستثمار المباشر أو التدخلات غير المباشرة، اما في الدول النامية يُعد الإنفاق الحكومي اداة محوريةً، خاصة مع نقص الموارد. تتضارب الآراء حول العلاقة بين الإنفاق والنمو؛ فبينما يرى الكينزيون أن زيادة الإنفاق تحفز النمو، يعتقد تأثير فاجنر أن النمو هو ما يدعو إلى زيادة الإنفاق. يعتبر العديد من الاقتصاديين الإنفاق الحكومي ضرورياً للنمو المرتفع، وهو ما تؤكده الدراسات.

لفهم هذه العلاقة، يجب استيعاب تطور نظريات النمو: يركز الكلاسيكيون على العمل ورأس المال، النيوكلاسيكيون على الاستثمار المادي، ونماذج النمو الداخلي على عوامل معقدة مثل الرأسمال البشري والإنفاق على البحث والتطوير .لا يكفي ضخ الأموال الحكومية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، بل يتطلب الأمر تضافر عوامل أخرى مثل التقدم التكنولوجي، تنمية القدرات والمهارات، وتهيئة بيئة استثمارية وتجارية مواتية.

2. التساؤل الرئيسي :

ما مدى تاثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2023/1993 ؟

3. التساؤلات الفرعية

- هل تؤثر نفقات التسيير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1993-2023؟

- هل تؤثر نفقات التجهيز على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1993-2023؟
- هل توجد علاقة طردية بين نفقات التجهيز والنمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر؟

4. فرضيات البحث

- هناك تأثير معنوي لنفقات التسيير على النمو الاقتصادي في الجزائر عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.
- هناك تأثير معنوي لنفقات التجهيز على النمو الاقتصادي في الجزائر عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نفقات التجهيز والنمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر.

5. أهمية البحث

تكتسب دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي أهمية، خاصةً مع وجود جدل مستمر حول اتجاه السببية: هل يدفع الإنفاق الحكومي عجلة النمو، أم أن النمو الاقتصادي المتسارع هو ما يمكّن الحكومات من زيادة إنفاقها؟ هذا التساؤل دفع العديد من الباحثين لإجراء دراسات تجريبية في اقتصادات مختلفة حول العالم .وعلى الرغم من كثرة هذه الدراسات، إلا أن النتائج التي توصلت إليها لا تزال متضاربة وغير حاسمة، ولم ترجح كفة أي من الرأيين بشكل قطعي. هذا الغموض يزيد من الإقبال والشغف على دراسة هذا الموضوع من قبل الباحثين والمتخصصين والمهتمين بالسياسات الاقتصادية . تزداد هذه الأهمية بشكل خاص في الجزائر، حيث تُظهر الدراسات المحلية التي تناولت أثر الإنفاق الحكومي على النمو نتائج متباينة وغير متسقة. يعكس هذا التضارب مدى تعقيد العلاقة بين المتغيرين في السياق الجزائري، ويشير إلى عدم وجود توافق واضح حولها.

6. أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية، يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- تحليل الإطار النظري للإنفاق العام، والتفريق بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز من حيث الخصائص والأهداف الاقتصادية التي تحققها كل منهما.
- تسليط الضوء على تطور بنية الإنفاق العمومي في الجزائر خلال فترة الدراسة، مع التركيز على التحولات التي عرفها الإنفاق العام نتيجة السياسات المالية المنتهجة.
- دراسة العلاقة بين نفقات التسيير والنمو الاقتصادي، من خلال تحديد اتجاه هذه العلاقة ودرجة تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي.
- قياس أثر نفقات التجهيز على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، مع توضيح مدى إسهام هذا النوع من الإنفاق في دعم النشاط الاقتصادي وتحفيز الاستثمار.
- التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي باستخدام منهجية ARDL واختبار Bound Test.
- اختبار الفرضيات القياسية المتعلقة بأثر نفقات التسيير والتجهيز على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتحديد دلالة هذه الفرضيات إحصائيًا.
- تقديم توصيات عملية لصناع القرار المالي والاقتصادي في الجزائر، تساعد في ترشيد وتوجيه الإنفاق العام نحو تحقيق الأهداف التنموية.

7. منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في العرض النظري للانفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي، وكذلك على المنهج الاحصائي في عرض وتقييم تطور النمو والإنفاق بالجزائر، وعلى المنهج الاستنباطي و الاستقرائي لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

8. حدود البحث (المكانية والزمانية)

- **الحدود الزمنية:** اقتصرت الدراسة على فترة 30 سنة والممتدة من سنة 1993 إلى 2023.
- **الحدود المكانية:** تمثلت في دراسة حالة الاقتصاد الجزائري.

9. تقسيم البحث

تم تقسييم البحث الى فصلين اساسيين:

الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة سيركز الفصل الأول من هذه الدراسة على الجانب النظري، حيث سيوضح الإطار المفاهيمي للانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي. سيتضمن ذلك تعريف كل منهما وبيان أهميتهما في الاقتصاد الوطني، كما سيتم عرض مجموعة من الدراسات السابقة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، التي تناولت هذا الموضوع. الهدف من ذلك هو الاستفادة من نتائجها وتحديد الفجوات البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها

الفصل الثاني: فقد خُصص للجانب التطبيقي. سيتم فيه عرض المتغيرات المستخدمة في الدراسة، مع توضيح مصادر البيانات وآلية معالجتها. كما سيتناول هذا الفصل شرح الأدوات والأساليب القياسية المعتمدة في التحليل، خاصة نموذج النمذجة الذاتية للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) ، والذي يسمح بدراسة العلاقة بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم عرض النتائج المتحصل عليها من التحليل القياسي، مع تفسيرها وربطها بالإطار النظري. ستُناقش هذه النتائج بشكل مفصل لتحديد مدى اتساقها مع الفرضيات المطروحة.

تمهيد

تلعب كلا من النفقات العامة والنمو الاقتصادي دورا محوريا في تحقيق أهداف الدول. فمع تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة، التي تُعد أداة رئيسية للدولة لتحقيق أهدافها بكفاءة. وقد تطورت النظرة إلى النفقات العامة من مجرد جانب قانوني إلى مكون حيوي يساهم في الاستثمار، وتوفير فرص العمل، وزيادة الدخل القومي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والحد من الأزمات، ويُعد النمو الاقتصادي هدفًا استراتيجيًا لأي سياسة اقتصادية، وله تأثير مباشر على رفاهية الأفراد وازدهار المجتمعات. يساهم النمو في تنمية القدرات الإنتاجية، وتقليل البطالة، وزيادة الناتج الإجمالي، مما يعكس مدى فعالية السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وتؤثر الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المتباينة بين الدول على مسار نموها الاقتصادي ومستوى معيشة أفرادها. لذا، فإن فهم العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية الشاملة، وهو ما سيتناوله هذا الفصل في مبحثين رئيسين.

- **المبحث الاول : مدخل نظري للانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي؛**
- **المبحث الثاني: الدراسات الاكاديمية السابقة للموضوع الدراسة ومكانة الدراسة الحالية.**

المبحث الاول : مدخل نظري للانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي

يقدم هذا المبحث إطارًا نظريًا شاملاً حول مفهوم الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في الاقتصاد والمجتمع. كما يستعرض التصنيفات المختلفة لكلاهما ويتطرق إلى النظريات الرئيسية التي تفسر اتجاهه المتزايد. يشكل هذا المدخل النظري الأساس لفهم وتحليل الجوانب التطبيقية للإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي.

المطلب الاول: مفهوم الانفاق الحكومي و عوامل المؤثرة عليه

يُعد الإنفاق الحكومي من الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. فهو يمثل تخصيص وإنفاق الأموال العامة من قبل الدولة ومؤسساتها لتمويل الخدمات العامة، دعم التنمية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. يهدف هذا المطلب إلى تحديد مفهوم الإنفاق الحكومي بشكل واضح ومفصل، والكشف عن مجموعة العوامل المتنوعة التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على حجم هذا الإنفاق وتوجهاته. إن فهم هذه العوامل يعد ضروريًا لتحليل وتقييم فعالية السياسات المالية الحكومية وتأثيرها على مسار التنمية والرفاهية في المجتمع.

1. تعريف الانفاق الحكومي

- يعرف (عبد الوهاب، 1994، الصفحات 370-371) الإنفاق العام هو الأموال التي تصرفها الدولة والمؤسسات الحكومية لتغطية الأنشطة المختلفة التي تخدم المجتمع، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. توسع دور الدولة وتدخلها في مختلف المجالات، تغير مفهوم دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

في الدول الرأسمالية: يستخدم الإنفاق العام للتأثير على الاقتصاد والمجتمع.

في الدول الاشتراكية: يستخدم الإنفاق العام للتحكم في الاقتصاد والمجتمع وتوجيهه.

- يعرف (عادل ، 1992، صفحة 63)ان الإنفاق الحكومي إستخدام مبالغ من النقود لتحقيق أغراض النفع العام، من هذه الزاوية يمكن إعتبار الإنفاق الحكومي بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام.
- **من التعريفين سابقين** استنتج ان الانفاق الحكومي هو عبارة عن المبالغ النقدية التي تنفقها الحكومة أو إحدى هيئاتها العامة بهدف أداء خدمة ذات نفع عام أو تحقيق أهداف اقتصادية

واجتماعية معينة .بعبارة أخرى هو استخدام الأموال العامة من قبل الحكومة لتغطية تكاليف مختلف الأنشطة والبرامج والمشاريع التي تهدف إلى خدمة المجتمع وتحقيق التنمية.

2. تقسيمات الإنفاق الحكومي

يرى (العزاوي، 2010، صفحة 56 57)أدى تطور الإنفاق الحكومي إلى ظهور تقسيمات علمية مردها اجتهادات الاقتصاديين، وأخرى تقسيمات منبثقة عن أجهزة الدولة وتوجهاتها، حيث نجد كل نوع من هذه التقسيمات يستند على أساس معين، لذا سنتطرق إلى أهم تقسيمات الإنفاق العام ثم إلى تقسيم النفقات العمومية في الجزائر.

التقسيم العلمي والاقتصادي للنفقات العامة، تقسيم النفقات العامة إلى أربعة تقسيمات هي:

1.2 .يقسم الإنفاق العام، وفقًا للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

1.1.2.النفقات الإدارية:

- تهدف إلى تسيير مؤسسات الدولة وضمان استمراريتها في تقديم الخدمات الأساسية.
- تشمل أجور الموظفين، تكاليف الصيانة، ونفقات الإدارات الحكومية المختلفة.
- تعتبر ضرورية للحفاظ على النظام العام وتوفير الخدمات الحكومية الروتينية.

2.1.2.النفقات الاجتماعية:

- تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الرعاية للمواطنين.
- تشمل الإنفاق على التعليم، الصحة، الضمان الاجتماعي، وبرامج دعم الفئات المحتاجة.
- تعكس اهتمام الدولة برفاهية مواطنيها وتسعى إلى تحسين مستوى معيشتهم.

3.1.2.النفقات الاقتصادية:

- تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية.
- تشمل الاستثمارات في البنية التحتية، دعم القطاعات الإنتاجية، وتشجيع الاستثمارات الخاصة.
- تسعى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص عمل جديدة.

أهم النقاط:

- هذا التقسيم يساعد في فهم أولويات الإنفاق الحكومي وتأثيره على المجتمع والاقتصاد.

- النفقات الاجتماعية تعكس مدى اهتمام الدولة برفاهية مواطنيها.
- النفقات الاقتصادية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وزيادة الإنتاجية.
- يجب الاخذ في الحسبان ان هناك تداخل بين هذه التقسيمات في ارض الواقع.

4.1.2.تقسيم النفقات من حيث شموليتها:

- النفقات الوطنية: هي نفقات ذات طابع وطني سيادي، كما أنها ترد في ميزانية الدولة وتتولى الدولة القيام بها مثل نفقة الدفاع الوطني، القضاء والأمن.
- النفقات المحلية: هي النفقات التي تقوم بتسييرها الجماعات المحلية (البلدية، الولاية) وترد في ميزانيتهم.

2.2 .تقسيم النفقات من حيث دورتها :

- (العزاوي، 2010، صفحة 56 57) النفقات العادية: تتكرر بصورة دورية ومنتظمة في ميزانية الدولة، مثل أجور الموظفين وشراء اللوازم
- النفقات غير العادية: لا تتسم بالانتظام والدورية، مثل نفقات الإنشاءات والحروب وبناء السدود والجسور .

بالإضافة إلى أن النفقات العادية تسدد من إيرادات عادية، بينما تسدد النفقات غير العادية من إيرادات غير عادية

1.2.2. تقسيم النفقات من حيث آثارها الاقتصادية:

- النفقات الحقيقية: هي صرف المال العام على أجور الموظفين وشراء السلع والخدمات اللازمة لسير مصالح الدولة. تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بشكل مباشر في إجمالي الناتج الوطني.
- النفقات غير الحقيقية (التحويلية): هي صرف الأموال على الإعانات للمؤسسات والضمان الاجتماعي والبطالة. لا تزيد من الناتج الوطني، بل تهدف إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بين المواطنين.

2.2.2. التقسيم العملي الوضعي (الوظيفي) للنفقات العامة:

- المعيار الإداري: يقوم على أساس الجهة أو الهيئة الإدارية التي تقوم بالإنفاق، حيث يتم توزيعها حسب الوزارات والأقسام داخل كل وزارة.
- المعيار الوظيفي: يظهر وظائف الدولة في شكل قطاعات تبرز بداخلها نفقات كل قطاع.

مثال على التقسيم الوظيفي:

الميزانية الإنجليزية: يعود تقسيمها إلى اعتبارات تاريخية.

الميزانية الفرنسية: كان تقسيمها يعود لاعتبارات إدارية، ثم اتجه لإدخال اعتبارات التحليل الاقتصادي

الميزانية المصرية: كان التقسيم الإداري للنفقات العامة هو السائد حتى وقت قريب، بدأ الاتجاه نحو الأخذ بالاعتبارات التخطيطية، نظراً لأن الميزانية العامة جزء من الحلقة الإدارية.

3.2.2. تقسيم النفقات العامة في الميزانية الجزائرية، ويقسمها إلى:

- نفقات التسيير: هي النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية، مثل أجور الموظفين وصيانة المباني الحكومية.
- نفقات التجهيز (الاستثمار): غير موضحة بالتفصيل في النص، ولكن يمكن فهمها على أنها النفقات المخصصة للمشاريع الاستثمارية والتنموية.

تفصيل نفقات التسيير: تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب:

- البابان الأول والثاني: يعنيان بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة، مثل أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات وتخصيصات السلطات العمومية.
- البابان الثالث والرابع: يرتبطان بالوزارات ويوزعان بمقتضى مراسيم التوزيع.

شرح الباب الأول من نفقات التسيير (أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات):

يتضمن هذا الباب عدة فقرات، منها:

- احتياط الدين
- الدين الداخلي (الدين العام، فوائد سندات الخزينة)
- الديون الخارجية
- الضمانات
- النفقات المحسومة من الإيرادات

1.2 قواعد الانفاق الحكومي

(العزاوي، 2010، صفحة 56 57) يُحدد الإنفاق العام للدولة وفقًا لمجموعة من الأسس والضوابط التي تهدف إلى تحقيق إشباع الحاجات العامة، وتتأثر هذه القواعد بشكل كبير بالنهج السياسي والاقتصادي

والاجتماعي للدولة. تقلص دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية يعني أن الإنفاق العام يقتصر على تسيير المرافق العامة والأنشطة التي لا يستطيع الأفراد القيام بها، وهو ما يُعرف بحياد المالية العامة. ومع بداية القرن العشرين، ازداد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، مما أدى إلى زيادة وتنوع النفقات العامة. سيتم استعراض حدود الإنفاق العام، العوامل المؤثرة في حجمه، والأسباب المباشرة وغير المباشرة التي تساهم في زيادته.

3. العوامل و محددات الانفاق الحكومي

يلعب الإنفاق الحكومي دورًا محوريًا في الاقتصادات الحديثة، فهو لا يقتصر على توفير الخدمات الأساسية فحسب، بل يؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي، توزيع الدخل، والاستقرار الاجتماعي. إن فهم العوامل والمحددات التي تؤثر في حجم وتكوين هذا الإنفاق أمر بالغ الأهمية لواضعي السياسات والاقتصاديين والمواطنين على حد سواء.

يتيح هذا الفهم تقييم كفاءة الإنفاق، تحديد أولوياته، وتوقع آثاره على الاقتصاد والمجتمع

العوامل المؤثرة في حجم النفقات العامة

1.3 العوامل الإيديولوجية:

الإيديولوجية الفردية: في ظل هذا التوجه، يقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية، ويقل حجم النفقات العامة وتنوعها.

الإيديولوجية التدخلية: يزداد تدخل الدولة في الاقتصاد، مما يزيد من حجم النفقات العامة وتنوعها الإيديولوجية الجماعية: تتولى الدولة معظم الأنشطة الاقتصادية، ويزداد حجم النفقات العامة بشكل كبير

2.3 العوامل الاقتصادية

تؤثر الظروف الاقتصادية (الرخاء والكساد) على النفقات العامة في أوقات الكساد، تزداد النفقات العامة لتحفيز الطلب الكلي في أوقات الرخاء، تقل النفقات العامة لتجنب التضخم

نستنتج كيفية تحديد النسبة المثلى للنفقات العامة، موضحًا أن النظريات القديمة لم تعد كافية. كما يستعرض العوامل المختلفة التي تؤثر على حجم هذه النفقات، بما في ذلك الأيديولوجيات الاقتصادية السائدة في الدولة والظروف الاقتصادية العامة.

3.3 العوامل المالية:

قدرة الدولة على الحصول على الإيرادات المالية هي العامل الرئيسي المحدد لحجم النفقات العامة.

تتمتع الدولة بمرونة في الإنفاق تختلف عن الأفراد، حيث لها سلطة فرض الضرائب والرسوم والاقتراض والإصدار النقدي والتأميم.

القدرة المالية الوطنية محدودة بقدرة الدخل الوطني على تحمل الأعباء الضريبية دون الإضرار بالمستوى المعيشي والإنتاجي للأفراد.

الطاقة الضريبية وقدرة الدولة على الاقتراض العام هما أهم عناصر القدرة المالية الوطنية.

1.2 محددات النفقات العامة:

(بشير خميرة، 2016) حجم النفقات العامة ودورها في الاقتصاد والمجتمع يتحددان بعدة عوامل، أهمها دور الدولة.

دور الدولة:

يختلف دور الدولة في تحديد النفقات العامة حسب الإيديولوجية السياسية المتبعة.

- في ظل الإيديولوجية الفردية، يقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية وبعض الأنشطة الاقتصادية التي لا يقوم بها القطاع الخاص، مما يقلل من حجم النفقات العامة.
- في ظل الإيديولوجية التدخلية، يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، مما يزيد من تنوع وحجم النفقات العامة.
- في ظل الإيديولوجية الجماعية، تتولى الدولة جميع الأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في حجم النفقات العامة.

يتناول هذا الجزء المفاهيم النظرية للإنفاق الحكومي من ثلاثة محاور رئيسية :

1.1.2.حجم النفقات العامة:

- يتحدد حجم النفقات العامة بوظائف الدولة، فهما متناسبان طرديًا .
- تتعدد أنواع النفقات العامة حسب احتياجات الأفراد وحاجات الدولة .

2.1.2.المقدرة المالية الوطنية:

- (قدي عبد المجيد، 2006) ترتبط النفقات العامة بالإيرادات العامة، ولا يمكن أن تتجاوزها .
- المقدرة المالية الوطنية هي قدرة الاقتصاد على تحمل الأعباء العامة دون الإضرار بالمستوى المعيشي للمواطنين أو بالإنتاج الوطني .
- تعتبر الطاقة الضريبية أهم عناصر المقدرة الوطنية .
- تتوقف المقدرة المالية الوطنية على اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية، مثل مستوى الدخل الوطني، وتوزيعه، والمحافظة على المستوى المعيشي والقدرة الإنتاجية، ونطاق النشاط الخاص والعام، وقيمة النقود .

3.1.2.النشاط الاقتصادي:

- (زينب حسين الله عوض، 1998) يؤثر النشاط الاقتصادي على حجم النفقات العامة، فكلما زاد النشاط الاقتصادي زاد حجم النفقات العامة .
- في الاقتصاديات الرأسمالية، تزداد النفقات العامة في فترات الكساد لزيادة الطلب الكلي . باختصار، يوضح النص أن حجم النفقات العامة يتحدد بعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة، وأن هناك علاقة طردية بين حجم النفقات العامة والنشاط الاقتصادي.

4.1.2.ضوابط النفقات العامة:

(حداب يحي الدين، 2017) يهدف إلى تحديد المعايير التي تضمن تحقيق أهدافها المرجوة المتمثلة في إشباع الحاجات العامة بأكبر قدر من المنفعة وأقل قدر من التكاليف.

1) ضابط المنفعة

يوضح أن الإنفاق الحكومي يهدف إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة للمجتمع، وليس للأفراد، وأن تحديد المنفعة العامة يمثل تحديًا بسبب تعدد آثار النفقات العامة، مما يجعل قياسها بدقة أمرًا صعبًا. كما يشير إلى أهمية وجود أساليب وصور للرقابة التي تضمن توجيه النفقات العامة إلى أوجه المنفعة دون الإسراف أو التبذير، مع التركيز على ضابط المنفعة الذي يهدف إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة لإشباع حاجات المجتمع المتعددة .تناقش الإشكاليات المتعلقة بتحديد مقدار المنفعة العامة بسبب تعدد آثار النفقات العامة، مع التأكيد على ضرورة مراعاة هذه الضوابط للوصول إلى النفقات العامة الرشيدة أو الحجم الأمثل اقتصاديًا للنفقات العامة. كما يشير النص إلى أن هناك إشكالية في تحديد مقدار المنفعة العامة، خاصة

تعدد آثار النفقات العامة اقتصادية وغير اقتصادية، ظاهرة وغير ظاهرة، مباشرة وغير مباشرة، حاضرة ومستقبلة، مما يصعب قياسها بدقة.

2) ضابط الاقتصاد في النفقات

يهدف إلى تجنب التبذير والإسراف في الأموال العامة وتوجيهها نحو مجالات أكثر فائدة، مما يعزز الثقة في مالية الدولة ويقلل من التهرب الضريبي .ويوضح أن تحقيق هذا الضابط يتطلب استخدام أقل تكلفة ممكنة لأداء نفس الخدمة، ويستلزم رقابة صارمة على النفقات العامة. ويشير إلى ثلاثة أنواع من الرقابة:

- الرقابة الإدارية: تتولاها وزارة المالية وتتمثل في التأكد من أن أي مبلغ يتم صرفه مدرج في الميزانية العامة وفي حدود الاعتمادات المخصصة. ويُعتبر هذا النوع من الرقابة غير فعال لأنه يمارس من قبل الإدارة على نفسها.
- الرقابة البرلمانية: يمارسها البرلمان من خلال التحقيق والمساءلة وسحب الثقة. وتشمل الرقابة تنفيذ الميزانية وحجم النفقات العامة. وتعتبر هذه الرقابة قليلة الفعالية في الدول النامية حيث يميل البرلمان إلى جانب الحكومة .
- الرقابة المحاسبية المستقلة: تقوم بها أجهزة متخصصة للتأكد من قانونية صرف الاعتمادات وتوافقها مع القوانين المالية. وقد تكون هذه الرقابة قبل أو بعد صرف النفقات. وفي الجزائر، يتولى مجلس المحاسبة هذا النوع من الرقابة.

2.2 أسباب تزايد النفقات العامة

(العزاوي، 2010، صفحة 56 57) ان ظاهرة تزايد النفقات العامة في الدول، سواء المتقدمة أو النامية، عبر الزمن. ويشير إلى أن هذا التزايد يعود إلى توسع نشاطات الدولة، سواء كانت قديمة أو جديدة، مما أدى إلى زيادة الاحتياجات الاقتصادية التي أجبرت الحكومات على زيادة الإنفاق العام لتغطية هذه الاحتياجات.

1.2.2. النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة

ظاهرة تزايد النفقات العامة لفتت انتباه الاقتصاديين، حيث لاحظوا وجود علاقة طردية بينها وبين زيادة الدخل الوطني، بغض النظر عن مستوى النمو الاقتصادي أو الفلسفة الأيديولوجية للدولة.

2.2.2. .قانون فاجنر (1892)

يعتبر الاقتصادي الألماني فاجنر أول من تطرق إلى هذه الظاهرة، حيث صاغ قانونًا أسماه "قانون التوسع المستمر للنشاط الحكومي". وينص هذا القانون على أن حجم الإنفاق الحكومي ينمو باستمرار، سواء المطلق أو النسبي، بفعل التطور الحاصل في المجتمع.

أسباب تزايد النفقات العامة حسب فاجنر:

- زيادة الطلب على السلع العامة: ينمو الطلب على السلع العامة مع ارتفاع معدلات التحضر والتصنيع، مما يستدعي توسع القطاع العام لضمان كفاءة الأداء الاقتصادي.
- التوسع في الخدمات الثقافية والاجتماعية: تؤدي التنمية الاقتصادية إلى التوسع في الخدمات الثقافية والرعاية الاجتماعية والتعليم، مما يزيد من الإنفاق الحكومي.
- توجد دراسات أخرى تناولت هذه الظاهرة، مثل دراسة بيكوك ووايزمان.
- ظاهرة تزايد النفقات العامة أصبحت ظاهرة عالمية تمس جميع الدول.
- يدعو أنصار نظرية اقتصاد جانب الطلب إلى تدخل الحكومة في الاقتصاد من خلال الإنفاق لتحفيز الطلب وتحقيق النمو والاستقرار.
- بينما يرى أنصار جانب العرض أن الإنفاق الحكومي قد يشوه النمو الاقتصادي بسبب التضخم.
- قانون فاجنر: يعبر عن علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والدخل الوطني، خاصة في الدول النامية.
- يفترض أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر من زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- يبرر زيادة الإنفاق الحكومي بالدور الذي تلعبه الحكومة في توفير بيئة مواتية للحقوق، ومنع الاحتكار، وضمان القوانين، وتحويل الأنشطة الاجتماعية، وتصحيح التفاوت الناجم عن نظام السوق.

3.2.2. شروط قانون فاجنر:

- ارتفاع نصيب الفرد من الدخل.
- التغير التكنولوجي.
- التحول الديمقراطي وتوسيع المشاركة السياسية.
- يفترض وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

- يقسم وظائف الدولة إلى تقليدية، إنتاجية، واجتماعية، مع تزايد الإنفاق الحكومي في كل منها.
- يتعرض لانتقادات بسبب إغفال العوامل غير الاقتصادية وتفاوت معدلات الزيادة في الإنفاق حسب مراحل النمو.

4.2.2. أطروحة بيكوك وويزمان:

- تفسر زيادة الإنفاق الحكومي بتأثير الأحداث الاستثنائية كالحروب.
- تقترح أن الإنفاق الحكومي يرتفع خلال الأزمات ثم يعود إلى مستواه الطبيعي.
- تعتبر دراسة سلوك الإنفاق على المدى القصير أكثر أهمية من تحليل الاتجاهات طويلة الأجل.

الإنفاق الحكومي المتزايد:

- يرتفع الإنفاق الحكومي بشكل كبير خلال الحروب والاضطرابات الاجتماعية، ولا يعود إلى مستواه السابق بعد انتهائها.
- يعود ذلك إلى زيادة التحصيل الضريبي، حيث تقبل الشعوب بمعدلات ضرائب أعلى في هذه الفترات.

فرضية الأثر الإزاحي:

- تفترض أن الحكومات قادرة دائمًا على إيجاد طرق لإنفاق الدخل، وأن الشعوب لا ترغب في معدلات الضرائب العالية، وأن الحكومات لا تملك سوى قبول رغبات الشعوب.
- خلال فترات السلام، تكون الضرائب مستقرة، ولا ينمو الإنفاق العام بشكل كبير.
- تظهر فجوة بين رغبات الحكومة في الإنفاق وقدرتها الفعلية، ولكن هذه الفجوة تتقلص خلال الحروب.

5.2.2. قانون بيكوك ووايزمان:

- يوضح هذا القانون كيف تؤدي الاضطرابات الاجتماعية (مثل الحروب أو الأزمات الاقتصادية) إلى زيادة كبيرة في الإنفاق الحكومي.
- بعد انتهاء الاضطراب، لا يعود الإنفاق إلى مستوياته السابقة، بل يستقر عند مستوى أعلى بسبب ما يُعرف بـ "أثر الإزاحة."

- يتدخل "أثر التركيز" أيضًا، حيث تسعى الحكومات إلى تسريع التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي، مما يزيد الإنفاق أكثر.

6.2.2. قانون بومول (حتمية التكاليف المرتفعة):

- يفسر هذا القانون ارتفاع الإنفاق الحكومي بتزايد تكاليف الخدمات العامة بشكل مستمر.
- الخدمات العامة، مثل التعليم والرعاية الصحية، تعتمد بشكل كبير على العمالة، وبالتالي فإن زيادة الأجور يؤدي إلى ارتفاع تكاليفها بشكل ملحوظ.

7.2.2. قانون بومول ومرض التكاليف المتزايدة:

يقسم الاقتصاد إلى قطاعين:

- القطاع التدريجي: يتميز بإنتاجية عالية، وزيادة الأرباح بسبب الابتكار، وارتفاع الأجور مع زيادة الإنتاجية.
- القطاع القديم: يتميز بأرباح قليلة أو راكدة، وصعوبة تخفيض العمالة دون التأثير على جودة المنتج.

يوضح أن الاختلاف في الأرباح بين القطاعين يؤدي إلى ارتفاع الأجور في القطاع التدريجي، بينما يبقى القطاع القديم ثابتاً.يؤدي ثبات الأجور في القطاع القديم إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج مع بقاء العوائد ثابتة، مما يعرف بـ "مرض التكاليف المتزايدة."

مثال على ذلك هو قطاع العرض المسرحي، حيث لا يمكن استبدال المغنين بأصوات اصطناعية، ولا يمكن رفع التكاليف بسبب مرونة طلب المشاهدين.

- تستنتج السلطات العمومية أنها تواجه مشكلة: إما تمويل السلع الثقافية مع ارتفاع التكاليف، أو عدم تمويلها وفقدانها لجودتها،يبرر قانون بومول تدخل الدولة لتمويل هذه القطاعات بالنفقات العامة.ينطبق هذا التحليل على القطاع العام، حيث لا يمكن استبدال الموظفين المؤهلين برأس المال،يستنتج بومول أن القطاع العام هو القطاع القديم ذو الإنتاجية القليلة، مما يؤدي إلى تسرب العمال إلى القطاع الخاص، يفسر قانون بومول تزايد النفقات العامة بتزايد عدد الموظفين في القطاع العام.

8.2.2. نظرية الخيار العام والناخب الوسيط:

- تعتمد على السياسة لتفسير تطور القطاع العام.
- يتميز الطلب بالناخب الوسيط ومجموعات الضغط.

- يرى واضعو النظرية أن الناخبين لديهم القدرة على التأثير على القرارات السياسية.

9.2.2. دور الناخب الوسيط والأحزاب السياسية:

- الناخبون يختارون السياسيين بناءً على وعودهم بتقديم خدمات تلبي احتياجاتهم.
- تسعى الأحزاب السياسية لكسب أكبر عدد من الأصوات، وغالبًا ما تركز على إرضاء الناخب الوسيط (الطبقة الوسطى).
- هذا التركيز على الناخب الوسيط قد يؤدي إلى تلبية رغبات فئة قليلة من المجتمع على حساب الفئات الأخرى.

10.2.2. تأثير مجموعات الضغط:

- تسعى مجموعات الضغط للتأثير على مؤسسات الدولة لكسب مزايا سياسية واقتصادية لأعضائها.
- قد يؤدي ذلك إلى مشاكل، مثل ارتفاع تكاليف المعيشة على غير الأعضاء، وتقليل الضرائب دون مراعاة التأثير على المالية العامة، والصراعات بين المجموعات المختلفة.

11.2.2. صعوبات تنظيم مجموعات الضغط:

- قد تواجه الدولة صعوبات في تنظيم عمل مجموعات الضغط، وقد تزداد هذه الصعوبات مع مرور الوقت.
- يمكن أن تعيق هذه المجموعات التطور والنمو الاقتصادي.

12.2.2. الخيار العام وحرية التصرف:

- الموظفون الحكوميون هم ناخبون أيضًا، وقد يشكلون مجموعات ضغط لحماية مصالحهم.
- من مصلحة الموظفين زيادة الإنفاق العام وتوسيع القطاع العام.
- يجب على مؤسسات الدولة احترام الدستور وتجنب إساءة استخدام السلطة الممنوحة لها.

13.2.2. الدورات السياسية الاقتصادية:

- تلجأ الحكومات إلى زيادة الإنفاق العام قبل الانتخابات لجذب الناخبين.
- يمكن لهذه الدورات أن تفسر التوسع الكبير في الإنفاق العام خلال فترة الانتخابات.

الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة:

- انخفاض قيمة النقود:

- ارتفاع الأسعار يقلل من القوة الشرائية للنقود، وبالتالي تحتاج الحكومة إلى إنفاق المزيد للحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات.

- هناك علاقة عكسية بين قيمة النقود والنفقات العامة.

- اختلاف طرق المحاسبة المالية:

- التحول من مبدأ الميزانية الصافية إلى مبدأ الوحدة أدى إلى ظهور نفقات كانت مخفية سابقًا.
- هذه الزيادة في النفقات هي ظاهرية وليست حقيقية، بسبب تغيير طريقة المحاسبة.

- التغيرات على مستوى السكان:

- زيادة عدد السكان أو توسع إقليم الدولة يتطلب زيادة الإنفاق العام لتلبية احتياجاتهم.
- هذه الزيادة ظاهرية لأنها تهدف إلى تلبية احتياجات السكان الجدد وليس تحسين مستوى المعيشة.

- أسباب الزيادة الحقيقية للنفقات العامة:

- الزيادة الحقيقية تعني زيادة المنفعة الحقيقية من النفقات العامة، بالإضافة إلى زيادة التكاليف.

1) الأسباب الاقتصادية:

- الزيادة في الدخل الوطني: أي زيادة في الدخل الوطني تعني زيادة في الضرائب المحصلة، مما يزيد من إيرادات الدولة وبالتالي إنفاقها.
- المشاريع الاقتصادية: إقامة المشاريع العامة تزيد من النفقات، حيث تهدف الدولة من خلالها إلى الحصول على موارد للخزانة أو تحقيق التنمية الاقتصادية.
- المنافسة الاقتصادية الدولية: تضطر الدولة إلى زيادة الإنفاق لحماية اقتصادها من المنافسة الأجنبية، بتقديم إعانات للمشاريع الوطنية لتشجيع التصدير أو دعم الإنتاج المحلي.
- الكساد: في حالات الكساد، تزيد الدولة الإنفاق لرفع الطلب الكلي وتحقيق التشغيل الكامل للعمالة.

2) الأسباب الاجتماعية:

- زيادة عدد السكان والتوسع الحضري: يتطلب زيادة الإنفاق لتلبية احتياجات السكان في المدن، مثل الخدمات التعليمية والصحية والنقل والبنية التحتية.
- نمو الوعي الاجتماعي: مع زيادة الوعي بالحقوق، تضطر الدولة إلى تقديم خدمات جديدة مثل التأمين ضد البطالة والفقر والمرض والشيخوخة.

3) الأسباب الإدارية:

- توسع وظائف الدولة: يؤدي إلى زيادة حجم الجهاز الإداري وعدد الموظفين، وزيادة النفقات على الرواتب والمستلزمات.
- سوء التنظيم الإداري: يؤدي إلى زيادة عدد الموظفين مع انخفاض الإنتاجية، مما يزيد من النفقات.

4) الأسباب المالية:

- تطور مفهوم القرض العام: بعد أن كان القرض العام يعتبر مصدرًا غير مرغوب فيه لإيرادات الدولة، أصبحت معظم الدول تلجأ إليه لزيادة إيراداتها، مما أدى إلى زيادة الدين العام وأعباء خدمته (فوائد وأقساط)، وبالتالي زيادة النفقات العامة.
- تدخل الدولة في الاقتصاد: في حالات التضخم، تقوم الدولة بسحب القوة الشرائية الزائدة من السوق عن طريق زيادة إيراداتها العامة، مما يؤدي إلى زيادة النفقات.

5) الأسباب السياسية:

- تنامي الوعي السياسي: زادت المطالبات بتقديم خدمات أفضل للمجتمع، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة.
- اتساع التمثيل الدبلوماسي: زيادة عدد السفارات والمنظمات الدولية أدت إلى زيادة النفقات.
- مسؤولية الدولة أمام القضاء: دفع التعويضات يؤدي إلى زيادة النفقات.
- النفقات العسكرية: التطور التكنولوجي في المجال العسكري والحروب تزيد من النفقات.

6) الأسباب الإدارية:

- الحاجة إلى عدد أكبر من الموظفين: زيادة حجم الجهاز الإداري وزيادة الأجور تؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

المطلب الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي، قياسه، محدداته

1) تعريف النمو الاقتصادي

- يعرف (حسن، 2001، صفحة 46) ان تميز الاقتصاديون بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي يقتصر على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، أي زيادة كمية في الإنتاج، وقد يتحقق هذا النمو من خلال زيادة إنتاج وتصدير المواد الأساسية، لكنه قد يكون قصير الأجل ولا يعكس تحسينات حقيقية في مستوى المعيشة. بينما التنمية الاقتصادية هي عملية أوسع تشمل تغييرات هيكلية في الاقتصاد، وتهدف إلى تحسين

مستوى معيشة المجتمع، وتعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد والتقدم التكنولوجي. بعبارة أخرى، النمو الاقتصادي هو زيادة في حجم الاقتصاد، بينما التنمية الاقتصادية هي تحسين في نوعية الاقتصاد وحياة الناس.

- تعددت الآراء في تحديد تعريف شامل (مدياني و براهم، الصفحات 576-597) للنمو الاقتصادي نجد أن النمو الاقتصادي يشمل جميع جوانبه، ومن أهم هذه الآراء :

جون ريفوار : يعرف النمو الاقتصادي على أنه التحول التدريجي للاقتصاد نحو زيادة الإنتاج والرفاهية، بحيث يصل الاقتصاد إلى وضع يتميز بزيادة في الإنتاج والرفاهية الاقتصادية في اتجاه واحد وهو الزيادة في الإنتاج

سيمون كوزنتس : يعرف النمو الاقتصادي على أنه الارتفاع في نصيب الفرد من حجم الناتج، حيث أن الزيادة في نصيب عنصر العمل من حجم الناتج غالبًا ما يصاحبها زيادة في حجم السكان، وبالتالي فإن التقدير الحقيقي لمدى النمو الاقتصادي يتطلب الأخذ في الاعتبار معدلات النمو الاقتصادي على مؤشر نصيب الفرد من حجم الناتج

ريمون باران: يعرف النمو الاقتصادي بأنه "الزيادة في الموارد المتاحة والسكان خلال فترة طويلة من الزمن، مما يؤدي إلى تحسن في المؤشرات الاقتصادية في بلد ما أو عدة بلدان.

- يُعرَّف (بن قدور، سنة النشر 2013، صفحة 63) النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد معين، ويُقاس بزيادة إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع مراعاة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي، يجب أن يترتب على زيادة الدخل الداخلي زيادة في دخل الفرد الحقيقي، مع استبعاد تأثير التضخم، وأن تكون هذه الزيادة مستدامة على المدى الطويل.

2) قياس النمو الاقتصادي

الناتج المحلي الإجمالي هو المؤشر الأكثر استخدامًا لقياس النمو الاقتصادي، وهو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية محددة.

أهم ما يميز الناتج المحلي الإجمالي:

- شموليته :يشمل جميع السلع والخدمات النهائية، سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة.

- استبعاده للمواد الوسيطة :يركز فقط على المنتجات النهائية، لتجنب احتساب قيمة المواد الأولية أو الوسيطة المستخدمة في الإنتاج مرتين.
- الخضوع للتشريعات :يشمل فقط السلع والخدمات الخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة.

بمعنى آخر:

الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس شامل لقيمة كل ما ينتجه بلد ما من سلع وخدمات خلال سنة، مع التركيز على المنتجات النهائية فقط.

{ مالطا التي عدد سكانها اكبر من نصف مليون نسمة استطاعت أن تحقق نمو اقتصادي مستديم}

الإنتاج سواء كانت مواد خام أو شبه خام أو شبه مصنوعة أو تامة الصنع وذلك تلافيا للازدواجية أو التكرار في الحسابات القومية (مثل عدم احتساب زيت الزيتون المباع لصناعة الصابون لأن قيمة هذا الزيت تحتسب ضمن قيمة الصابون الذي المنتج النهائي).

النقاط الرئيسية حول الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والناتج القومي الإجمالي (GNP) ومؤشرات أخرى ذات صلة:

- القيمة السوقية :

- يتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة السوقية، ويمكن أن يكون بالأسعار الثابتة أو الجارية.
- القيم الحقيقية (بالأسعار الثابتة) أكثر دقة للتشخيص والمقارنة والتنبؤ.

- النطاق الجغرافي :

- يرتبط الناتج المحلي الإجمالي بنشاطات المقيمين والحكومات داخل حدود البلد.
- يشمل إنتاج الأجانب المقيمين بشكل مؤقت في البلد.

- الفترة الزمنية :

- عادةً ما يتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي، وقد يكون ربع سنويًا.
- يتم استبعاد السلع المستعملة التي تم إنتاجها في فترات سابقة.

- النشاطات المشروعة :
  - يشمل الناتج المحلي الإجمالي السلع والخدمات المنتجة والمباعة بشكل قانوني.
  - يتم استبعاد النشاطات غير المشروعة والاقتصاد الخفي.
- السلع المتبادلة :
  - يتم استبعاد المنتوجات المخزونة والمهملة في عمليات التسويق.
- الناتج القومي الإجمالي :(GNP)
  - يشمل صافي الدخول من الاستثمارات الأجنبية.
  - تفضله بعض الدول (مثل الولايات المتحدة) بسبب العوائد الكبيرة من الاستثمارات الخارجية.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :
  - يتم حسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.
  - يعكس متوسط دخل المواطنين ومستوى المعيشة.
  - يستخدم كمؤشر للمقارنة بين البلدان وقياس التنمية.
- توزيع الناتج المحلي الإجمالي :
  - يمكن تحليل توزيع الناتج المحلي الإجمالي بين الأجور والفوائض الاقتصادية.
  - توزيع الدخل يؤثر على الاستهلاك والادخار والتراكم الرأسمالي.

3) محددات النمو الاقتصادي

(فضيلة ملوح و علي مكيد، 2020)يعد موضوع محددات النمو الاقتصادي من المواضيع الأساسية في دراسة النمو الاقتصادي، حيث يسعى إلى تفسير كيفية حدوث هذا النمو وتحديد العوامل المؤثرة فيه. وقد حظي هذا الموضوع باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين، وتجلى ذلك من خلال النظريات والدراسات التي تناولت الموضوع، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية التي يشهدها العالم.

وقد شهدت العقود الأخيرة جدلاً واسعاً حول محددات النمو الاقتصادي، حيث لم يتفق الاقتصاديون على إجماع فكري واحد، مما يعكس تعدد المتغيرات التي تحدد هذا النمو. ومن أهم القراءات التي يمكن اعتمادها في هذا

النطاق، نجد القراءة النيوكلاسيكية التي تركز على أهمية الاستثمار، وقراءات النمو الداخلي التي تركز على رأس المال البشري وقدرات الإبداع.

وبشكل عام، يمكن القول إن بنية الاقتصاد الكلي تلعب دوراً هاماً في تحفيز النمو الاقتصادي، وذلك من خلال التقليل من عدم اليقين وعدم الاستقرار الكلي، والسيطرة على التضخم والبطالة، وتبني سياسات مالية وجبائية فعالة، والانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية، وتعزيز التقدم التكنولوجي، وإدارة النمو السكاني.

1.3 الرأسمال المادي والبشري

(أسماء عدة، 2015–2016) بينت عدة نماذج أن الرأسمال البشري يلعب دوراً مهماً في نصيب الفرد من الدخل، فحسب (Lucas 1988) الرأسمال البشري يتراكم بطريقة داخلية ويعتبر المحرك الأساسي للنمو، مقترحاً بذلك طريقتين لهذا التراكم (التراكم من خلال التعليم – تكوين الأفراد والنشاط الإنتاجي). كم أكدت عدة بحوث (Romer, 1992; Weil, 1992; Levine & Renelt, 1992).

ومن الدراسات التي عالجت معدل التمدرس كانت على يد Mankin & Barro,1991. فقد بينت الدراسات الأكاديمية الحديثة أن عنصر رأس المال البشري يؤدي دوراً مهماً في النمو الداخلي (ومن الاقتصاديين الذين بينوا ما سبق نجد Lee – Barro)، فقد بينت الدراسات الأكاديمية الحديثة أن معدل النمو مربوط بالإيجاب بمستوى رأس المال البشري، الذي يقاس بمستوى التعليم وأشار بأن هذا الأخير لها آثاراً إيجابية.

حسب رومر(Romer) فإن لرأس المال البشري خصوصية أساسية في تحديد مسار النمو للبلد، كما أن قياس وزن البلد وأهميته يرجع إلى ما يمتلك من مخزون الرأسمال البشري، وليس بالكثافة السكانية، فكلما كان مخزون الرأسمال أكثر أهمية زاد الأثر على النمو، وعليه يبرز أن للرأسمال البشري في التحليل النيوكلاسيكي؛ أي أن النمو الاقتصادي على النمو الطويل يحصل بوجود عوامل متراكمة، لذا يمتلك الرأسمال البشري مكانة أساسية مكن خلال التقدم التكنولوجي الذي يخلق النمو على المدى البعيد. كما استنتج (benhabib et spiegel) 1994أن رأس المال البشري يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال قناتين:

- رأسمال البشري يؤثر بشكل مباشر على الابتكارات التكنولوجية المحلية.
- رأسمال البشري يؤثر على سرعة التنمية الاقتصادية للبلد الذي تبنى واستورد تقنيات تكنولوجية من بلد متطور.

وفي هذا الإطار، درس جونز (2002) نوعية رأس المال البشري لدى الدول المنتجة للبترول منطلقا من دالة الإنتاج التالية $Y = AKH$:حيث لا تمثل الإنتاج الكلي، Aمخزون الأفكار، Kمخزون رأس المال، Hالرأسمال

البشري المستخدم في عملية الإنتاج. وباعتماد افتراضات رياضية، واقتصادية وظرفية خرجت الدراسة بأن الرأسمال البشري في تحسن.

2.3 الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي

مفهوم الانفتاح الاقتصادي، وهو إلغاء القيود المفروضة على المعاملات التجارية وحركة رؤوس الأموال، ويستعرض العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي من خلال نظريتين رئيسيتين:

- نماذج النمو النيوكلاسيكية:

تعتمد على افتراض تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، ترى أن الانفتاح الاقتصادي يحفز النمو على المدى الطويل من خلال الاستفادة من التطور التكنولوجي العالمي. وعلى المدى القصير، يسهم في النمو عبر تحرير التجارة واستغلال المزايا النسبية.

- نماذج النمو الداخلي:

ترى أن النمو الاقتصادي طويل الأجل ينبع من عوامل داخلية، وليس فقط من التطور التكنولوجي الخارجي.

تركز على تأثير المنافسة وتوسع الأسواق على تحسين الإنتاجية وخفض التكاليف، مما يعزز النمو المستدام.

أدلة من الدراسات:

أظهرت دراسات عديدة وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

أكدت دراسات لـ Dollars و Sachs و Werner و Greenaway و Morgan و Wright على أن الدول الأكثر انفتاحًا تسجل معدلات نمو أعلى.

دراسات أخرى تفيد بأن العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي علاقة معقدة ومتشابكة، ولا يمكن اختصارها في علاقة سببية مباشرة، بل هي علاقة تأثير وتأثر متبادلين.

ومنه نقول ان الانفتاح الاقتصادي هو عامل مهم يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي، ولكن تأثيره يعتمد على عوامل مختلفة، بما في ذلك السياسات الاقتصادية المحلية والتطور التكنولوجي العالمي.

3.3 التقدم التكنولوجي

التقدم التكنولوجي هو الدافع الرئيسي للنمو الاقتصادي الحديث، حيث يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين كفاءة استخدام الموارد حتى مع بقاء عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة. ويمكن تصنيف التقدم التكنولوجي إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

- التقدم التكنولوجي المحايد :يزيد الإنتاج بنفس نسبة زيادة عناصر الإنتاج، مما يعني أن كل عنصر إنتاج يساهم بنفس القدر في الزيادة.
- التقدم التكنولوجي الموفر لرأس المال :يركز على تقليل الحاجة إلى رأس المال، وهو مهم بشكل خاص للدول النامية التي تعاني من ندرة رأس المال.
- التقدم التكنولوجي الموفر للعمل :يهدف إلى تحسين جودة ومهارات العمال، مثل استخدام التكنولوجيا في التعليم والتدريب.

بشكل عام، يلعب التقدم التكنولوجي دورًا حاسمًا في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، من خلال زيادة الإنتاجية وتحسين الكفاءة وتوفير فرص جديدة للابتكار والتنمية.

4.3 محددات أخرى

- النظام المالي والتضخم :
  - يلعب النظام المالي دورًا حيويًا في النمو الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات وتوفير السيولة اللازمة للاستثمار والتطور التكنولوجي.
  - تأثير التضخم على النمو الاقتصادي محل جدل، حيث تشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة عكسية، بينما ترى أخرى أن تقلبات الأسعار هي العامل المؤثر.
  - إنخفاض التضخم هو عامل مساعد على الوصول إلى الأداء الجيد للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.
- الاستقرار السياسي والأمني :
  - الاستقرار السياسي والأمني يشجع الاستثمار ويعزز النمو الاقتصادي، بينما يؤدي عدم الاستقرار إلى إعاقة الاستثمار وتراجع النمو.
- الحلقة المفرغة للفقر :
  - انخفاض معدلات الادخار في الدول الفقيرة يؤدي إلى حلقة مفرغة من الفقر، حيث يعيق نقص الاستثمار النمو الاقتصادي.
  - الدول ذات الدخل المنخفض تواجه صعوبة في الادخار والاستثمار اللازمين لكسر هذه الحلقة.
- عوامل أخرى :
  - النمو الاقتصادي يتأثر بالعديد من المتغيرات الأخرى التي تختلف من دولة إلى أخرى، مما يجعل من الصعب حصر جميع العوامل المؤثرة.

نستخلص ان النمو الاقتصادي هو عملية معقدة تتأثر بعوامل متعددة، بما في ذلك النظام المالي، التضخم، الاستقرار السياسي والأمني، وحلقة الفقر. يجب على الدول التركيز على تحسين هذه العوامل لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

المبحث الثاني: الدراسات الاكاديمية السابقة للموضوع الدراسة و مكانة الدراسة الحالية

الغرض الأساسي من هذا المبحث هو وضع البحث الحالي في سياقه الأكاديمي الصحيح، وبيان مدى ارتباطه بالجهود البحثية السابقة. كما يهدف إلى تأكيد أصالة البحث ومحتواه، من خلال إظهار كيف سيبني على ما تم إنجازه، أو كيف سيسد فجوة موجودة في الدراسات السابقة، أو كيف سيتناول الموضوع من زاوية جديدة ومبتكرة. يسهم أيضاً في تحديد الإطار النظري للبحث، وتطوير الفرضيات، وتحديد المنهجيات المناسبة التي يمكن أن يستفيد منها الباحث.

المطلب الاول: الدراسات السابقة لموضوع الدراسة

سيتم التطرق فيما يلي إلى الأبحاث التي لها علاقة بموضوع الدراسة، حيث قسمنها إلى ثلاث دراسات وطنية و عربية و اجنبية، فخصصنا الأولى للدراسات الوطنية، و الثاني للدراسات العربية و الثالثة للاجنبية مرتبة حسب التصنيف.

1. الدراسات الوطنية

الدراسة الاولى :

- **د. عثمانية خضرة ، تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تبسة، تخصص اقتصاد التنمية، 2020**، هدفت الدراسة الى تحديد طبيعة واتجاه العلاقة السببية عبر اختبار جرانجر وبناء نموذج رياضي واختبار توافقها مع قانون فانجر أو فرضية كينز مع مراعاة المراحل الاقتصادية المختلفة للجزائر حيث عالجة الدراسة اشكالية الي مدى يؤثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1967 الى غاية سنة 2017 ؟ و اعتمدة على مزيج من المناهج البحثية وأدوات التحليل الاقتصادي. تبدأ الدراسة بمنهج وصفي في الفصل الأول لتغطية الجوانب المختلفة للموضوع، ثم تنتقل إلى المنهج الاستنباطي في الفصل الثاني لتوضيح المفاهيم المرتبطة وتفسير العلاقات السببية بين المتغيرات. ولتحقيق الهدف الرئيسي للدراسة، يتم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب المنهج الكمي الاستقرائي لتقييم تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر وتحديد اتجاه العلاقة السببية. تعتمد الدراسة في قياسها وتحليلها على أدوات القياس الاقتصادي الكمية، والتي تشمل دراسة وتحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات، بالإضافة إلى استخدام اختبارات

قياسية مثل اختبارات الاستقرار، التكامل المشترك، والاختبارات السببية. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة تكامل متزامن وتأثير سببي أحادي الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي، مما يتوافق مع قانون فانجر بسبب اعتماد الجزائر على إيرادات النفط التي تحفز زيادة الإنفاق مع ارتفاع الأسعار، بينما تعاني السياسات المالية والاقتصادية من تصور خاطئ لهذه العلاقة، كما أن السياسات التوسعية النفطية لم تحقق استدامة اقتصادية، وشهد حجم الإنفاق والناتج المحلي الإجمالي للفرد اتجاهًا تصاعديًا طويل الأجل مع تقلبات في نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي. (عثمانية، 2020-2021)

الدراسة الثانية:

- **بن سلمان يحيى، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (المغرب، تونس، مصر، والجزائر)، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، تخصص اقتصاد كلي مطبق، 2019،** هدفت الدراسة الى شرح الجانب النظري والمفاهيمي للإنفاق الحكومي، محاولة إبراز أهم المتغيرات الاقتصادية المحددة للنمو الاقتصادي، و محاولة دراسة مختلف النماذج الاقتصادية للنمو ، توسيع استعمالها لتحقيق النمو والتي يعتمد عليها البحث الاقتصادي الحديث، و دراسة تطور هيكل الإنفاق الحكومي في الجزائر ودول شمال إفريقيا، ومحاولة معرفة دور الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي حيث عالجة الدراسة اشكالية ماهو اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا في الجل الطويل خلال الفترة 1980 الى 2014 ؟

واعتمدة على منهجًا بحثيًا يجمع بين عدة أساليب للإجابة على الإشكالية المطروحة. يبدأ المنهج التاريخي والوصفي بعرض الوقائع المتاحة، ثم يُستكمل بالمنهج الاستنباطي الاستقرائي لتحليل العلاقة بين المتغيرات. يعتمد هذا المنهج على مبدأ السببية، حيث يربط بين ظاهرتين تتسبب إحداهما في الأخرى، ويحلل تكرار حدوثها في الماضي والحاضر للتنبؤ بها مستقبلاً. يمثل هذا المنهج، في علم الاقتصاد، منهج القياس الاقتصادي الذي يدمج بين الرياضيات كمنهج استنباطي لاستنتاج النتائج، والإحصاء كمنهج استقرائي لمعالجة البيانات ومراقبة الأوضاع الاقتصادية. حيث أظهرت النتائج أن الإنفاق الحكومي يساهم إيجابًا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال دعم القطاعات الإنتاجية، وتمويل الاستثمارات الرأسمالية، وتطوير البنية التحتية، وقد عززت هذه العلاقة الإيجابية بعد الإصلاحات

الاقتصادية وارتفاع أسعار النفط، مؤكدة على أن توجيه الإنفاق نحو الاستثمار المحلي ورأس المال البشري يعزز بشكل كبير النمو، ورغم أن التأثير قد يكون ضعيفًا على المدى الطويل في بعض الحالات، إلا أنه يظل عنصرًا حيويًا لتنمية الاقتصاد الوطني، مما يستدعي استمرار تشجيع الاستثمارات المحلية لضمان النمو المستدام.

عن طريق اختبار نموذج النمو الاقتصادي المكون من المتغيرات التالية: نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، رأس المال المادي، العامل البشري والإنفاق الحكومي. وقد انطلق هذا البحث من معطيات البنك الدولي وذلك خلال الفترة 1980–2014 باستخدام طريقة البيانات المقطعية(Panel Data) ، حيث وجدنا أن هناك علاقة موجبة وطردية بين الإنفاق الحكومي ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، كما وجدنا أن حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي تؤثر تأثيرًا إيجابيًا وقويًا بحصة نصيب الفرد من الناتج لسنة تأخير، كما اتضح لنا أن الرأس المال المادي يؤثر سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي. (بن سلمان ، 2019/2018)

الدراسة الثالثة:

عثمان عبد اللطيف و بوزحلة زهرة، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12 العدد 02، 2022

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1997–2021. حيث طرحت الاشكالية ما اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1997 الى 2021 تم إتباع المنهج الاستقرائي في الجانب النظري، بينما في الجانب النظري تم إتباع المنهج الكمي وذلك باستخدام منهجية الانحدار المتجهات التوسعية ومن بين أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة هي أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حيث كلما زاد الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة فإنه يساهم في زيادة النمو الاقتصادي بـ (0.184377) وحدة في الأجل الطويل وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية الكينزية، كما توجد أيضاً علاقة طردية بين تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي فزيادة في تكوين رأس المال بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بـ (0.50266) وحدة. (عثمان و بوزحلة، 2022)

2. الدراسات العربية

الدراسة الاولى :

أحمد الشمري سارة و محمد الدخيل سارة، أثر الانفاق الحكومي على النمو ي المملكة العربية السعودية، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات، www.eimj.com ،2019.

هدفت الدراسة بعنوان أثر الإنفاق الحكومي على النمو في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1985–2017)، حيث كان الإسهام الرئيسي لهذه الدراسة في أنها تتبع الإصلاحات القائمة في المملكة العربية السعودية والتي جاءت لتواكب الرؤية الحديثة للمملكة 2030 وبيان أثر هذه الإصلاحات على الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وهذا يقود إلى طرح التساؤل التالي: إلى أي مدى يسهم الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ،حيث اعتمدت منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري وتحليل البيانات، بالإضافة إلى الأسلوب القياسي في تقدير النموذج القياسي وذلك من خلال طريقة المربعات الصغرى العادية OLS باستخدام برنامج Eviews7، وتتلخص نتائج الإطار النظري فيما ذكرته للنظريات مستندة في ذلك على الدراسات السابقة، وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتوافق مع النظرية الكينزية . ففي سياق الإطار التحليلي، تبين وجود ارتباط وثيق بين النفط وكل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. كما أظهرت نتائج النموذج القياسي أن الإنفاق الحكومي له تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي .هذه النتائج تدعم فرضية البحث التي تنص على أن "ارتفاع الإنفاق الحكومي يؤدي إلى ارتفاع النمو في المملكة العربية السعودية." وجاءت النتائج لتفيد بأن الإنفاق الحكومي يؤثر طردياً على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. (أحمد الشمري و محمد الدخيل، 2019)

الدراسة الثانية:

يوسف يخلف، سامي ساعي، أثر الإنفاق العام على معدل الفقر –أدلة من ليبيا، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 08 والعدد 02، 2020.

هدف الدراسة الى تحليل وقياس وبيان دور الإنفاق العام في التخفيف من حدة الفقر في الاقتصادي، وبيان أثر هذه الدورة، ومن ثم تحديد طبيعته واتجاه. لتحديد ما إذا كانت هذه الأداة تؤثر بشكل إيجابي في مستويات الفقر أم لا، ومنه تم طرح الاشكال التالي: ما مدى نجاعة وفاعلية آلية الإنفاق الحكومي في التخفيف من مستويات الفقر في الاقتصاد الليبي، وما طبيعة هذه النجاعة والفاعلية واتجاهها إن وجدت؟

الدراسة تتبع المنهج الكمي (Quantitative Approach) ، مع التركيز على النماذج القياسية (Econometric Models) وتحليل السلاسل الزمنية (Time Series Analysis) لاختبار العلاقة بين المتغيرات.

النتائج المتوصل اليها

- وجود علاقة طردية بالمدى الطويل بين الإنفاق الحكومي مع معدل لفقر
- أظهرت نتائج تقدير العلاقة بالمدى القصير، أن معدل الإنفاق الحكومي لا يؤثر في معدل الفقر بالمدى القصير. مما اتفق مع نتائج اختبارات السببية لـ'Granger Causality' ، التي أفصحت عن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من معدل الفقر إلى الإنفاق الحكومي
- كما أظهرت نتائج تقدير العلاقة بالمدى القصير أن متغير التضخم له تأثير ذو دلالة إحصائية ويرتبط بعلاقة عكسية مع معدلات الفقر، مما اتفق مع نتائج اختبارات السببية لـ 'Granger Causality'حيث بينت وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه تتجه من معدل التضخم إلى معدل الفقر ومن معدل الفقر إلى التضخم بالمدى القصير

الدراسة الثالثة:

محمد كمال أبو عشمة، تأثير الانفاق الحكومي على بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني، مجلة البحوث العلوم المالية و المحاسبة– المجلد 06 العدد 02 ،2021.

هدفها تتضمن تحديد تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، وإجمالي الصادرات، والبطالة، وتكوين رأس المال الإجمالي في فلسطين2000– 2018. وقد تم طرح الاشكال ما هو تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، إجمالي الصادرات، البطالة، وتكوين رأس المال الإجمالي في فلسطين خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2018؟ و اعتمدت الباحث في هذه الدراسة المنهج التحليلي والوصفي، وتم إجراء مراجعة لأدبيات الدراسة باستخدام الدراسات والمقالات السابقة المتعلقة بموضوع هذه الدراسة. وتم تحليل البيانات واختبار الفرضيات التي تم جمعها من سلطة النقد الفلسطينية(PMA) ، باستخدام SPSS تحليل الانحدار الخطي البسيط.وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي والصادرات وإجمالي تكوين رأس المال الإجمالي، حيث أوضحت أنه مقابل زيادة دولار واحد في الإنفاق الحكومي، سيؤدي ذلك إلى زيادات تقدر بـ 3.751

دولارًا في النمو الاقتصادي، و0.727 دولارًا في الصادرات، و0.691 دولارًا في إجمالي تكوين رأس المال الإجمالي، وهو ما يتفق مع نتائج دراسات سابقة. (محمد، 2021، الصفحات 47-60)

3. الدراسات الاجنبية

الدراسة الاولى:

Hansual, Al Gifari, The effects of government expenditure on economic growth: the case of Malaysia,

تستكشف هذه الورقة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في ماليزيا

/mpra.ub.uni-muenchen. de/71254, 2015

هدفت الدراسة الى تقديم المزيد من الأدلة حول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في حالة ماليزيا.

تسعى الدراسة إلى:

- تحليل تأثير الإنفاق الحكومي ككل على النمو الاقتصادي في ماليزيا.
- فحص تأثير أنواع مختلفة من الإنفاق الحكومي (التشغيلي والتنموي) على النمو الاقتصادي.
- تحليل تأثير الإنفاق الحكومي المصنف حسب القطاعات (مثل التعليم، الدفاع، الرعاية الصحية، والإسكان) على النمو الاقتصادي.

وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية لماليزيا للفترة من 1970 إلى 2014.

المنهج المتبع المنهج الإحصائي: تم استخدام أسلوب المربعات الصغرى العادية (OLS) لتحديد تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصاد، تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة من لمدة 45 عامًا.

اما النتائج تشير إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي الأكبر والنمو الاقتصادي، خاصة في قطاعي الإسكان والتنمية. بينما لا يظهر الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية والتشغيل تأثيرًا كبيرًا، تقترح الدراسة أن الإنفاق الحكومي المفرط وغير الفعال قد يعيق النمو من خلال زيادة الضرائب أو الاقتراض ورفع أسعار الفائدة، مما يثبط الاستثمار. وتدعو الدراسة إلى مزيد من البحث حول العلاقة السببية وتشدد على أهمية تصميم سياسات مالية فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. (Hansual, 2015)

الدراسة الثانية:

Chi-hung, louis liu, The Association between Government Expenditure and Economic Growth: Granger Causality Test of USA Data, 1947~2002

تدرس هذه الورقة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة خلال الفترة 1947-2002

worksbepress.com/edhsu/21/ 2003

هدف هذه الدراسة هو تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام في الولايات المتحدة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة من 1947 إلى 2002. يتم فحص العلاقة من خلال تطبيق اختبار سببية جرانجر. تم تقسم الدراسة الإنفاق الفيدرالي إلى خمس فئات فرعية: إنفاق الدفاع الوطني، إنفاق الموارد البشرية، إنفاق الموارد المادية، صافي مدفوعات الفائدة، وإنفاق الوظائف الأخرى. يتم إجراء نوعين من التحليلات:

- يتم التحقيق في العلاقة طويلة الأجل بين نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وهذه النفقات الفيدرالية الخمس من خلال رسم اتجاهاتها.
- يتم إجراء اختبار سببية جرانجر لاستكشاف العلاقة السببية بين معدلات النمو والعديد من المجموعات الفرعية لبنود الإنفاق الفيدرالي.
- حيث كانت الاشكالية تقول ما هي العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي (الكلي والمفصل حسب الفئات الفرعية) والنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة خلال الفترة من 1947 إلى 2002، وهل تدعم هذه العلاقة قانون فاغنر أم النظرية الكينزية؟ واعتمدت على المنهج يجمع بين التحليل الإحصائي الكمي ونماذج الانحدار واختبار السببية لتفسير العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة.

تشير نتائج الدراسة إلى ما يلي: الإنفاق الحكومي الفيدرالي الكلي (Aggregate Federal Government Expenditure) تتوافق العلاقة السببية بشكل أكبر مع النظرية الكينزية .(Keynesian Theory) هذا يعني أن الإنفاق الحكومي الكلي يسبب النمو الاقتصادي الفئات الفرعية للإنفاق الفيدرالي (Sub-category Federal Expenditure)

باستخدام اختبار غرانجر للسببية وأربعة نماذج انحدار خطي، يقارن التحليل بين استخدام بيانات إجمالية ومفككة لخمس فئات فرعية من الإنفاق الفيدرالي. تشير النتائج إلى أن إجمالي الإنفاق الفيدرالي يدعم النظرية الكينزية، بينما توجد علاقات سببية قليلة بين الفئات الفرعية للإنفاق والناتج المحلي الإجمالي. توصي الدراسة بأن تستثمر الحكومة الأمريكية بشكل أكبر في الإنفاق على الموارد البشرية لتحفيز النمو الاقتصادي. (Chi-hung)

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

1) مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة الوطنية

جدول1 مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الوطنية

	الدراسة السابقة			الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	
موضوع الدراسة	تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر	العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (المغرب، تونس، مصر، والجزائر)	أثر الإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر	اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر
هدف الدراسة	تحديد طبيعة واتجاه العلاقة السببية عبر اختبار جرانجر وبناء نموذج رياضي واختبار توافقها مع قانون فانجر أو فرضية كينز مع مراعاة المراحل الاقتصادية المختلفة للجزائر	إبراز أهم المتغيرات الاقتصادية المحددة للنمو الاقتصادي، و محاولة دراسة مختلف النماذج الاقتصادية للنمو و الانفاق الحكومي	قياس أثر الإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر عن طريق استعمال التكامل المشترك و دراسة النموذج دراسة قياسية	تحليل نموذج رياضي يصف العلاقة بينهما يحدد المتغير المستقل (المؤثر) والمتغير التابع (المتأثر)، وفهم واقع العلاقة بين المتغيرين ثم تحديد ما إذا كان يتبعان قانون فاجنر أو فرضية كينز.
فترة الدراسة	2017 / 1967	1980 الى 2014	2021/1997	2023/1993
طريقة معالجة الدراسة	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL	البيانات المقطعية (Panel Data)	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

2) مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة العربية

جدول 2 قارنة الدراسات الحالية مع الدراسات السابقة العربية

	الدراسة السابقة			الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	
موضوع الدراسة	أثر الإنفاق الحكومي على النمو في المملكة العربية السعودية	اثر الانفاق العام على معدل الفقر–ادلة من ليبيا	تتضمن تحديد تأثير الإنفاق العام على النمو في فلسطين	اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر
هدف الدراسة	حيث كان الإسهام الرئيسي لهذه الدراسة في أنها تتبع الإصلاحات القائمة في المملكة العربية السعودية والتي جاءت لتواكب الرؤية الحديثة للمملكة 2030	استكشاف دور الإنفاق الحكومي في تخفيف أو تفاقم مشكلة الفقر تقديم في ليبيا وايضا توصيات بناءً على النتائج المتوصل إليها لصانعي السياسات في ليبيا لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي	تحليل وإجمالي الصادرات، والبطالة، وتكوين رأس المال الإجمالي	تحليل نموذج رياضي يصف العلاقة بينهما يحدد المتغير المستقل (المؤثر) والمتغير التابع (المتأثر)، وفهم واقع العلاقة بين المتغيرين ثم تحديد ما إذا كان يتبعان قانون فاجنر أو فرضية كينز.
فترة الدراسة	1985/2017	2020/1996	2018/ 2000	2023/1993
طريقة معالجة الدراسة	طريقة المربعات الصغرى العاديةOLS	التكامل المشترك ذي العتبات، ومنهجية "ECM"ومنهجية "FMOLS,	تحليل SPSS باستخدام الانحدار الخطي البسيط	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

3) مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة الاجنبية

جدول 3 مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة الاجنبية

موضـــــــــوع الدراسة	الدراسات السابقة		الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	
	العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في ماليزيا.	العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة.	أثر الإنفاق لحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
هدف الدراسة	تقديم المزيد من الأدلة حول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في حالة ماليزيا.	تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام في الولايات المتحدة.	تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، ثم تحديد ما إذا كان يتبعان قانون فاجنر أو فرضية كينز
فترة الدراسة	(2014-1970)	(2002-1947)	(2023-1993)
طريقة معالجة الدراسة	المربعات الصغرى العادية (OLS)	اختبار سببية جرانجر	استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعARDL

خلاصة

الإنفاق الحكومي هو استخدام الدولة للأموال العامة لخدمة المجتمع وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية. يُقسم الإنفاق بناءً على الأهداف، الشمولية، الدورية، الآثار الاقتصادية، والمعيار الوظيفي، ويُصنف في الجزائر إلى نفقات تسيير وتجهيز .يخضع الإنفاق الحكومي لقواعد وضوابط تهدف لتحقيق أقصى منفعة بأقل تكلفة، وتتأثر حدوده ومحدداته بالإيديولوجيات الاقتصادية، الظروف الاقتصادية، والقدرة المالية للدولة، يشهد الإنفاق الحكومي تزايدًا عالميًا يُفسر بنظريات اقتصادية وسياسية (مثل قانون فاجنر، أطروحة بيكوك ووايزمان، قانون بومول، ونظرية الخيار العام)، وأسباب ظاهرية (انخفاض قيمة النقود، طرق المحاسبة، التغيرات السكانية)، وأسباب حقيقية اقتصادية، اجتماعية، إدارية، مالية، وسياسية .يُعد الإنفاق الحكومي أداة حيوية لتحقيق التنمية، ويتطلب إدارة رشيدة ورقابة فعالة لضمان استغلال الموارد بكفاءة.

تمهيد

بعد استعراض الإطار النظري والمفاهيم الجوهرية لكل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، نمر في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي. تسعى لتطبيق الإطار النظري من خلال دراسة قياسية باستخدام برنامجEviews ، وذلك لتقدير أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يم بالتحليل تأثير كل من النفقات على النمو الاقتصادي. لتحقيق ذلك، سيتم تجميع بيانات سلاسل زمنية للمتغيرات محل الدراسة، ثم معالجتها وتحليلها باستخدام الأدوات الإحصائية المتاحة في برنامج Eviews، بهدف تحديد طبيعة وقوة تأثير مختلف أشكال الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي. ومنه

- **المبحث الاول: الاطار النظري للأساليب الإحصائية والاختبارات القياسية المستخدمة في التقدير؛**
- **المبحث الثاني: الدراسة القياسية لاثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري (1993-2023).**

المبحث الاول: الاطار النظري للأساليب الإحصائية والاختبارات القياسية المستخدمة في التقدير

يعد استخدام الأساليب الإحصائية والاختبارات القياسية في التقدير ضرورة حتمية لأي دراسة قياسية، وذلك بغية معرفة العلاقة في النظرية الاقتصادية ونموذج الدراسة من خلال وصف العلاقة بين المتغيرات واستقرارية السلاسل الزمنية واختبار السببية، مع مفهوم التكامل المشترك، بالإضافة إلى منهجية الانحدار الذاتي ذات فترات الابطاء الموزع ARDL، لذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، كما يلي:

المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لا بد من التأكد من وجود إتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة فمكن التمييز بين سلاسل مستقرة وسلاسل غير مستقرة.

فالسلسلة الزمنية المستقرة هي تلك السلسلة التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه ولا نحو الزيادة أو النقصان، أما السلسلة الزمنية غير المستقرة فان المستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان. (شيخي ، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، 2012، صفحة 200)

1. **مفهوم السلاسل الزمنية**

يعتبر تحليل السلاسل الزمنية إحدى الطرق الإحصائية الهامة، التي تتناول الظواهر الاقتصادية وتفسيرها عبر فترات زمنية ممتدة، ويتمثل الهدف الرئيسي لاستخدام نماذج السلاسل الزمنية في جمع المشاهدات السابقة لسلسلة زمنية من أجل تطوير نموذج مناسب يصف البنية المتأصلة في السلسلة، ثم يتم استخدام هذا النموذج في التنبؤ بالقيم المستقبلية (Ratnadip & R. K. , 2013,, p. 09)،حيث يمكن تعريف السلاسل الزمنية كما يلي:

- **السلسلة الزمنية:** هي مجموعة من المشاهدات أو القياسات التي تؤخذ على إحدى الظواهر (الاقتصادية، الاجتماعية، الطبية، الطبيعية...)، على فترات زمنية متتابعة عادة ما تكون متساوية الطول؛ (شعراوي، 2005، صفحة 05)
- **السلسلة الزمنية:** هي عبارة عن قيم ظاهرة من الظواهر في سلسلة تواريخ متلاحقة، أياما، أشهرا، أو سنوات والهدف من وراء تحليل سلسلة زمنية هو دراسة التغيرات التي تكون قد طرأت على الظاهرة التي تمثلها خلال فترة من الزمن وتحليل أسبابها ونتائجها أو للتنبؤ اعتمادا على فكرة مد حوادث الماضي للمستقبل.

وعموما يمكن تعريف السلسلة الزمنية بأنها سلسلة من المتغيرات العشوائية ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات ومؤشرة بالدليل(t)، والذي يعود إلى مجموعة دلالية(T) ويرمز لها عادة ب $\{t \in T, Y(t)\}$. وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي وهو الزمن، والآخر هو متغير الاستجابة وهو قيمة الظاهرة المدروسة، وتكتب رياضيا $Y = f(t)$.

كما نؤكد أن السلسلة يجب أن تكون تتميز بوحدة قياس موحدة لجميع المستويات، وعادة ما تكون السلسلة غير قابلة للتحليل مباشرة، حيث يتطلب الأمر غالبا إجراء بعض التعديلات لجعل المستويات قابلة للمقارنة (عطية و محمد، 2005، صفحة 620)، وتتمثل أهم أهداف دراسة السلاسل الزمنية فيما يلي: (الحسون، 2002، صفحة 502)

- **وصف السلسلة الزمنية:** عن طريق تمثيل قيمها في شكل بياني وإيجاد بعض المقاييس الوصفية الإحصائية بهدف تقدير مركبات السلسلة الزمنية والتعرف على خواصها مثل التزايد، التناقص والثبات .... الخ؛
- **تفسير السلسلة الزمنية:** عن طريق تفسير المتغير التابع بواسطة الزمن أو بسلوك نفس المتغير في الماضي؛
- **التنبؤ:** يعتبر التنبؤ من أهم استعمالات السلاسل الزمنية وذلك بالاعتماد على البيانات الإحصائية التاريخية المتوفرة؛
- التحكم بالظاهرة العشوائية إن أمكن ذلك.

2. **اختبارات جذر الوحدة (دراسة الاستقرارية)**

(Charles R. & Charles R., 1982) في دراسة قام بها (*Nelson and Plosser , 1982*)، تبين منها أن معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية لا تكون مستقرة عند المستوى، أي I(0)، الأمر الذي ربما يجعل استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) غير مناسبة حيث أنه من الممكن الحصول على قيم مرتفعة لكل من قيم (T,F)، ولمعامل تحديد الانحدار(R^2). ولتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف (*Sperious Regression*)، التي ربما لا تعطي بعدا حقيقيا ولا تفسيرا اقتصادياً ذا معنى، ستكون الخطوة الأولى في تحليل البيانات هي اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

حيث يشار إلى السلسلة الزمنية X_t بأنها مستقرة *stationary* عندما يكون:

- وسطها الحسابي ثابت، أي أن: $E(Xt)= constant\ for\ all\ t$

- تباينها ثابت، أي أن: Var(Xt)= constant for all t
- تباينها المشترك يعتمد على الزمن، أي أن: Cov(Xt ,Xt+k)= depends on t & k≠0

أي أن كل من وسطها وتباينها يبقى ثابت مع مرور الزمن، أما فيما يتعلق بالتباين المشترك لأي قيمتين للمتغير (X) فانه يعتمد على فرق الزمن لهاتين القيمتين. (الصمادي و ملاوي، 2016، صفحة 217)

إن اختبارات الجذر الوحدة لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام، بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، ومن أجل فهم هذه الاختبارات لا بد من التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة: (شيخي ، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، 2012، صفحة 206)

- **النموذج (Trend Stationary : TS)**: هذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية تحديده (déterministic)، وتأخذ الشكل:

$$y_t = f_{(t)} + \varepsilon_t$$

حيث:

- $f_{(t)}$ دالة كثير حدود للزمن (خطية او غير خطية)؛
- ε_t تشويش أبيض وأكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير حدود من الدرجة (1).

ويكتب من الشكل:

$$y_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$$

هذا النموذج غير مستقر، لان وسطه $E(y_t)$ مرتبط بالزمن. لكننا نجعله مستقرا بتقدير المعالم $\widehat{a_2}\widehat{a_1}$، بطريقة المربعات الصغرى العادية، وطرح المقدار $\widehat{a_0} + \widehat{a_1}t$ من y_t أي:

$$.y_t - \widehat{a_0} - \widehat{a_1}t$$

- **النموذج(Differency Stationary : DS)**: هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتبرز عدم استقرارية عشوائية (Stochastic)،وتأخذ الشكل:

$$y_t = y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

ويمكن جعلها مستقرة باستعمال الفروقات أي:

$$\nabla^d y_t = \beta + \varepsilon_t$$

حيث:

β ثابت حقيقي و d درجة الفروقات.

وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج d=1 وتكتب من الشكل:

$$\nabla y_t = \beta + \varepsilon_t$$

وتأخذ هذه النماذج شكلين:

- إذا كان $\beta = 0$ يسمى النموذج DS بدون مشتقة، وتكتب من الشكل:

$$y_t = y_{t-1} + \varepsilon_t$$

وبما أن ε_t تشويش أبيض، فان النموذج يسمى "نموذج السير العشوائي (*Random Walk Model*)، وهو كثير الاستعمال في دراسة الأسواق المالية.

- إذا كان$\beta \neq 0$: يسمى هذا النموذج DSبالمشتقة، ويكتب من الشكل:

$$.y_t = y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

3. اختبارات سكون السلاسل الزمنية

هناك عدة اختبارات لمعرفة سكون السلاسل الزمنية، إلا أن أكثرها أهمية وشيوعا لدى الباحثين اختبار ديكي فولر(*Dickey- Fuller test,1979*) واختبار فيلبيس بيرون (*Philips-Perron, 1988*)

1.3. اختبار ديكي فولر المطور(ADF:***Dickey-Fuller Augmenté***):

قام كل من ديكي_فولر عام 1981 بتطوير اختبار لجذر الوحدة، أطلق عليه فيما بعد باسم اختبار ديكي_ فولر الموسع باستخدام متغير ذو إبطاء للمتغيرات المفسرة للتوصل إلى نتيجة مفادها معالجة نقطة الضعف التي يعاني منها اختبار ديكي_ فولر البسيط المتمثلة بمشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ، ما يجعله أكثر دقة وكفاءة من اختبار ديكي_ فولر البسيط. (Gujarati, 2005, p. 759)

عند استعمال اختبار ديكي فولر البسيط (*Dickey-Fuller*DF)، فإن ε_t عبارة عن صدمات عشوائية افتراضا، وبذلك لذلك تم إهمال احتمال إرتباط الأخطاء، لينتج إختبار ديكي فولر الصاعد (المطور) الذي عمل على إدراج هذه الفرضية، حيث أن هذا الاختبار يرتكز على فرضية $(H1: |\emptyset| <$ (1، وبالتقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج: (بن احمد، 2007/2008، صفحة 80)

- النموذج الرابع:

$$\Delta \boldsymbol{yt} = \boldsymbol{\lambda y_{t-1}} - \sum_{j=2}^{\emptyset} {}_j \Delta \boldsymbol{y_{t-j+1}} + \boldsymbol{\varepsilon_t}$$

- النموذج الخامس: $\Delta yt = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{\emptyset} {}_j \Delta y_{t-j+1} c + \varepsilon_t$
- النموذج السادس: $\Delta yt = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{\emptyset} \lambda_j \Delta y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t.$

ولاختبار مدى استقرار السلسلة نتبع الخطوات التالية: (شيخي ، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، 2012، صفحة 208)

- نقوم بحساب ما يسمى بτ بعد تقدير الصيغة: $Xt = \emptyset X_{t-1} + \varepsilon_t$ بقسمة $\widehat{\emptyset}$ على الخطا المعياري لها أي $\tau = \frac{\widehat{\emptyset}}{\widehat{\sigma}}$؛
- لا نستطيع مقارنة τ المحسوبة بقيم t المجدولة، حتى في العينات الكبيرة، لأنها لا تتبع هذا التوزيع، وإنما نبحث عن τ الجدولية في جداول معدة خصيصا بواسطة Dickey–Fuller ولذا يعرف هذا الاختبار باختبارDF–test).

وفقا للمعادلات أعلاه يكون قبول الفرضية الصفرية $(H0: |\emptyset| = 1)$ التي تعني أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة تتضمن جذر الوحدة، وبالعكس إمكانية قبول الفرضية البديلة التي تعني سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة، ويتم التحقق من اختبار (ADF) بالمقارنة بين القيمة المحتسبة tau مع القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (1% ,5% ,10%). (Wooldridge, 2013, p. 349)

2.3. اختبار فيليبس و بيرون(*Le test de phillips et perron1988*):

يعتبر هذا الاختبار غير معلمي لإحصاءات *Dickey–Fuller*، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء ويجري هذا الاختبار في أربعة مراحل: (Bourbonnais, 2015, pp. 250–251)

- تقدير بواسطة MCO النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار Dickey–Fuller مع حساب الإحصائيات الموافقة؛
- تقدير التباين قصير المدى $\widehat{\sigma^2} = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e^2{}_t$، حيث e_t تمثل البواقي المقدرة؛
- تقدير المعامل المصحح $s^2{}_t$، المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة حيث:

$$s^2{}_t = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e^2{}_t + 2\sum_{i=1}^{\iota}\left(1 - \frac{i}{\iota+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t\, e_{t-i}$$

ومن أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التباطؤات ι (trancature de Newey–West) المقدر بدلالة عدد المشاهدات n، $\iota \approx 4\left(\frac{n}{100}\right)^{2/9}$.

- حساب إحصائية فيليبس بيرون pp:

$$k = \frac{\widehat{\sigma^2}}{s^2{}_t} \text{ مع } t^*{}_{\hat{\emptyset}} = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\emptyset}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}1}}{\sqrt{k}}$$

والذي يساوي -1 في الحالة التقاربية asymptotique عندما تكون e_t شوشرة بيضاء، هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول MacKinnon.

كما يقوم اختبار (ADF) على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (AR) بينما اختبار (PP) قائم على افتراض أكثر عمومية، وهي أن السلسلة متولدة بواسطة عملية *Autoregressive Integrated Moving Average* (ARIMA)، ولذا يرى *Hallam and Zanoli* (1993) أن اختبار *(PP test)* له قدرة اختبارية أفضل وهو أدق من اختبار (ADF test) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغير، وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار (PP test). (دحماني م.، 2014/2013، صفحة 120)

المطلب الثاني: مفهوم التكامل المشترك

يقدم تحليل التكامل المشترك المقدم من قبل كل من دعما للنظرية الاقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار إحصائي، من منظور اقتصادي فإن بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي، لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد إحدى الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، فضلا عن ذلك فإنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تتسم بالاستقرار. بمعنى آخر أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حده، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعد مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع (الاستجابة) بدلالة مجموعة من المتغيرات التوضيحية، ويعد التكامل المشترك (تناظر التكامل) (*Cointegration*) هو المرحلة المتقدمة من نموذج تصحيح الخطأ *Error Correction Model* (ECM). (*Engel & Granger, 1987*)

1. مفهوم تكامل السلاسل الزمنية

إذا كانت هناك سلسلتان غير مستقرتان فليس من الضروري أن يترتب على استخدامهما في علاقة ما انحدار زائف، وذلك إذا ما كان يتمتعان بخاصية التكامل المشترك. وإذا كان هناك متغير Y_t مستقرا في صورته الأصلية قبل إجراء أي تعديلات عليه يقال أنه متكامل من الرتبة صفر (0)، أي: (عطية و محمد، 2005، صفحة 669)

$$Y_t \sim I(0)$$

وإذا كان هذا المتغير غير مستقر في صورته الأصلية، وأصبح مستقرا بعد أخذ الفروق الأولى أي:

$$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$$

عندها يقال أن هذه السلسلة أصبحت متكاملة من الرتبة الأولى (1)، أي:

$$Y_t \sim I(1)$$

وبوجه عام، إذا أصبحت السلسلة الزمنية لمتغير ما Y_t مستقرة بعد الحصول على عدد من الفروق يساوي d يقال أن هذه السلسلة أصبحت متكاملة من الرتبة (d)، أي:

$$Y_t \sim I(d)$$

2. طرق اختبار التكامل المشترك

ظهرت تقنية التكامل المشترك في أواسط الثمانينات على يد (*Granger, 1983* و *Engle,* *1987*)، وارتكز تطورها قبل كل شيء على صحة فرضية استقرارية السلاسل الزمنية، وهي ناتجة عن عملية دمج بين تقنية بوكس–جينكينز والتقارب الحركي (الديناميكي) لنماذج تصحيح الخطأ، حيث ترتكز هذه التقنية على السلاسل الزمنية غير المستقرة، في حين تكون التركيبات الخطية التي فيما بينها مستقرة، وجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات الجذر الوحدوي للتحقق من استقرار السلاسل، كما تسمح هذه الاختبارات من التأكد من وجود تكامل مشترك أي التقارب بين سيرورات السلاسل الزمنية. (شيخي ، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، 2012، صفحة 289)

هناك عدة طرق لاختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات) منها:

- إختبار أنجل وكرانجر (Engel and Granger, 1987) الذي يستعمل في النماذج المكونة من متغيرين فقط أحدهما تابع والآخر توضيحي؛
- إختبار جوهانسن (Johansen, 1988–1991) واختبار جوهانسن وجوسيليوس (Johansen and Juselius, 1990) الذي يستعملان في حالة النماذج المتعددة المتغيرات (متغيرين أو أكثر).

إن اختبارات التكامل المشترك السابق ذكرها تتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها، وأن هذه الاختبارات ينتج عنها نتائج غير دقيقة في حالة إذا كان حجم عينة الدراسة (عدد المشاهدات) صغيرا.

المطلب الثالث: منهجية الانحدار الذاتي ذات فترات الابطاء الموزع ARDL

تطورت البحوث القياسية لتستجيب لهذه المناهج، فنجد إحدى الأساليب في بناء نماذج الاستجابة الديناميكية تكون بدمج المتغيرات المتباطئة ل (X) كمتغيرات مفسرة، أي يكون باستخدام نماذج الإبطاء (Distributed lag model) ودمجها بنماذج الانحدار الذاتي (*Autoregressive Models*)، فتكون لدينا ما يعرف بنمهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة أو منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL).

1. التعريف بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للإبطاء (ARDL)

يعتبر نموذج (*ARDL: Autoregressive Distributed Lag*) من بين الأساليب الأكثر تطورا لمعالجة النماذج المبنية على قواعد بيانات سلاسل زمنية، حيث تم تطوير هذا الأسلوب من أجل تجاوز المشاكل التي واجهت استخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ التي طورها كل من (Engle & Granger, 1987) و (Johansen, 1988) (Engle , 1987). ومن بين هذه المشاكل وجود متغيرات مستقرة في المستوى وأخرى مستقرة في الفرق الأول، وبالتالي يكون هناك اختلاف في رتب السلاسل الزمنية للمتغيرات، وهو الأمر الذي يستحيل معه تطبيق التكامل المشترك (مخضار و سليم، 2020، صفحة 213)

لقد طور كل من (*Pesaran,1997*) و (*Pesaran & al, 2001*) (*Shin & Sun,1998*) منهج ARDL (M. Hashem & Yongcheol , 2001) ، ويتميز هذا المنهج أنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، ويرى Pesaran أن اختبار الحدود Bound Tests في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، أي إذا كانت مستقرة عند المستوى أي متكاملة من الدرجة صفر I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو مزيج من الاثنين، والشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية أي من الشكل I(2) كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطريقة الأخرى في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة انجل غرانجر 1987 ذات الخطوتين Engel Granger To Step method أو اختبار التكامل المشترك بمنهجية Johansen في إطار نموذج الانحدار الذاتي VAR. (مناقر، جمعي ، و قارى ، 2016، صفحة 35)

بالإضافة إلى أن النموذج (ARDL) يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات نموذج الإطار العام، كما أن نموذج (ARDL) يعطي أفضل النتائج

للمعلمات في الأمد الطويل وان اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير، ويمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث يمكن من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير. وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل وانجل–جرانجر (1987)، طريقة جوهانسن (1988)، وجوهانسن–جسلس (1990) (زدون، 2015، صفحة 138).

2. مميزات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للإبطاء (ARDL)

تقدم منهجية (ARDL) العديد من المزايا أهمها: (Afzal & Ehsan, 2013, p. 25)

- يعتبر هذا الأسلوب هو نسبيا أكثر قوة في العينات الصغيرة التي تتضمن بين 30–80 من المشاهدات؛
- يستخدم هذا الأسلوب بغض النظر عما إذا كانت السلاسل متكاملة من الرتبة I(0) أو الرتبة I(1) أو في حالة الخليط بينهما، كما أن نموذج (ARDL) يكون غير فعال في حالة ما إذا كانت أحد السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة I(2)؛
- يطبق نموذج (ARDL) إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات. وهو يقدر عدد $(p + 1)^k$ من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، حيث (p) هي أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم و (k) هو عدد المتغيرات الداخلية في المعادلة، ويتم إختيار النموذج إعتمادا على معايير إحصائية مختلفة مثل:(AIC) *Info CriterionAkaike* أو *Schwarz Info Criterion* (SIC) أو (HQC) *Hanan–Quinn Criterion*؛
- يقدر نموذج (ARDL) العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في آن واحد، كما يقدم تقديرات غير متحيزة وتتميز بالكفاءة.

3. خطوات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للإبطاء (ARDL)

يتمثل نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع كمزيج بين نموذجين هما: (بوصبع و ساحلي ، 2020، صفحة 346)

- **النموذج الأول:** نموذج الإبطاء الموزع (Distributed Lag model) الذي يتمثل بوجود قيم سابقة لمتغيرات خارجية كمتغيرات تفسيرية، حيث يتأثر المتغير التابع (Y_t) بالمتغير التفسيري (X_t) للفترة الزمنية الحالية وللفترات السابقة (X_{t-1}) وفق المعادلة الرياضية التالية:

$$Y_t = b_0 + a_1X_t + a_2X_{t-1} + \cdots.. + a_pX_{t-q} + U_t$$

- **النموذج الثاني:** نموذج الانحدار الذاتي (*Autoregressive model*) الذي يتمثل بوجود قيم سابقة للمتغير التابع (Y_t) كمتغيرات تفسيرية وفق المعادلة الرياضية التالية:

$$Y_t = b_0 + b_1Y_t + b_2Y_{t-1} + \cdots.. + b_pY_{t-p} + U_t$$

من خلال النموذجين الأول والثاني نحصل على المعادلة التي تمثل نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع كما يلي:

$$Y_t = b_0 + b_1Y_t + b_2Y_{t-1} + \ldots + b_pY_{t-p} + a_1X_t + a_2X_{t-1} + \ldots + a_pX_{t-q} + \varepsilon_t$$

حيث:

- P يمثل رتبة المتغير التابع Y (عدد فترات الإبطاء للمتغير Y_t)؛
- q يمثل رتبة المتغير التفسيري x (عدد فترات الإبطاء للمتغير X_t).

ويمكن التعبير عن المعادلة السابقة بشكل مختصر كما يلي: ARDL(p,q)، حيث يستند هذا النموذج على نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (*UECM : Unrestricted Error Correction Model*)

ويتم إستخدام طريقة (ARDL) على ثلاث مراحل، ففي المرحلة الأولى يتم إختبار التكامل المشترك لكل معادلة من المعادلات الثلاث (معادلة لكل مؤشر من مؤشرات بورصة عمان) التي تتكون منها الدراسة، وذلك في إطار تصحيح الخطأ غير المقيّد Unrestricted Error Correction Model (UECM) بالصيغة الآتية: (Baranzini & Sylvain , 2013, p. 466)

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum \beta_i \Delta Y_{t-1} + \sum \lambda_i \Delta X_{t-i} + \varphi Y_{t-1} + \delta X_{t-1} + \eta_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

- Y: المتغير التابع؛
- X: متجه المتغيرات المستقلة؛
- $\alpha, \beta, \lambda, \varphi, \delta$: معاملات المتغيرات؛
- Δ: الفرق الأول للمتغيرات؛

- m , n : فترات الإبطاء لمتغيرات الفرق الأول؛
- η: حد الخطأ العشوائي.

ويتم إختبار التكامل المشترك بين المتغيرات في المعادلة (1) من خلال:

- اختبار الفرضية الصفرية: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات: $H_0: \varphi = \delta = 0$
- مقابل الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك بين المتغيرات: $H_1: \varphi \neq \neq 0$ δ

وبعد تقدير المعادلة (1) يتم استخدام إختبار *Wald-test* لاختبار تلك الفرضيات حيث يتم مقارنة قيمة *F-statistic* المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة المقترحة من قبل (*Pesaran* 2001)، حيث يتكون الجدول من قيم الحد الأدنى (LCB) التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة I(0)، وقيم الحد الأعلى (UCB) التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة I(1)، فإذا كانت قيمة *F-statistic* المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى الجدولية في هذه الحالة يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. أما إذا كانت قيمة *F-statistic* أقل من قيمة الحد الأدنى الجدولية فيتم قبول الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا وقعت قيمة *F-statistic* المحسوبة بين قيمة الحد الأعلى والحد الأدنى، ففي هذه الحالة تكون النتيجة غير محسومة.

وفي حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة الأجل الطويل بالصيغة التالية:

$$Y_t = \theta + \Sigma\ \sigma_i\ Y_{t-i} + \Sigma\ k_i\ X_{t-i} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث:

- X,Y: كما عُرّفت سابقاً؛
- θ, σ, k: معاملات المتغيرات؛
- ε: حد الخطأ العشوائي.

أما المرحلة الثالثة فهي الحصول على العلاقة قصيرة الأجل للنموذج وذلك من خلال استخدام البواقي المقدرة بفترة إبطاء واحدة والتي يتم الحصول عليها من العلاقة طويلة الأجل في المعادلة (2)، وبذلك فإن العلاقة قصيرة الأجل وتصحيح الخطأ تأخذ الصيغة التالية: (الصمادي و ملاوي، 2016، الصفحات 218-219.)

$$\Delta Y_t = \mu + \Sigma \pi_i \Delta Y_{t-i} + \Sigma \omega_i \Delta X_{t-i} + \gamma \varepsilon_{t-1} + \nu_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث:

- γ :معامل تحديد الخطأ والذي يقيس سرعة التعديل التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن من الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل.
- ν: حد الخطأ العشوائي.

4. اختبار السلامة والاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدر (ARDL)

من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات القصيرة الأجل، فإنه يتم استخدام الاختبارين التاليين: (بقاص، 2020/2019، صفحة 80)

- إختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cumulative Sum of Recursive Residual 'CUSUM')؛
- إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cumulative Sum of Squares Recursive Residual 'CUSUM SQ').

ووفقا لهذان الاختباران يتحقق الاستقرار الهيكلي لجميع المعلمات المقدرة إذا كان الرسم البياني لكل من الاختبار (CUSUM) و(CUSUM SQ) داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى (5%) أي لا يوجد تغيرات هيكلية، والعكس إذا كان الرسم البياني خارج إطار الحدود الحرجة عند مستوى (5%) يعني أن جميع المعلمات المقدرة غير مستقرة ويوجد تغيرات هيكلية.

أما بالنسبة للاختبارات التشخصية لتأكد من جودة أداء النموذج (ARDL) المقدر يتم بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية: (بن مريم، 2018، صفحة 66)

- إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera)؛
- إختبار خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)؛
- إختبار وجود ارتباط البواقي (Brush-} Lagrange Multiplier Test of Residual Godfrey}'BG')؛
- إختبار تجانس تباين الخطأ (Heteroskedasticity Test: ARCH)؛
- إختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي (Ramsey Reset Test).

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لاثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري (1993-2023)

تعتمد الدراسة على البيانات السنوية للناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى البيانات السنوية المتعلقة بالإنفاق الحكومي وتفصيلاته المختلفة.

المطلب الاول: التعريف بنموذج الدراسة

وقد تم الحصول على هذه البيانات من المصادر الآتية :

- البنك الدولي
- وزارة المالية
- المديرية العامة للخزينة و المحاسبة

1) المتغير التابع (المفسر):

النمو الاقتصادي (GDP):

جدول 4الناتج المحلي الإجمالي السنوي من 1993 إلى 2023

الوحدة: مليار دينار

السنة	إجمالي الناتج المحلي GDP دج	معدل النمو الاقتصادي	السنة	إجمالي الناتج المحلي GDP دج	معدل النمو الاقتصادي
1993	1166.00	--	2008	11649.94	-0.0625
1994	1491.50	0.33	2009	10921.63	0.2109
1995	11990.60	0.29	2010	13224.16	0.2042
1996	2570.00	0.0818	2011	15924.70	0.1064
1997	2780.20	0.0181	2012	17618.10	0.0336
1998	2830.50	0.1440	2013	18210.35	0.0573
1999	3238.20	0.2734	2014	19253.65	-0.0194

0.0480	18879.25	2015	0.0251	4123.51	2000
0.0651	19783.49	2016	0.0700	4227.11	2001
0.0767	21071.56	2017	0.2576	4522.77	2002
0.0177	22688.45	2018	0.1646	5687.58	2003
−0.0930	23090.99	2019	0.1842	6623.55	2004
0.2033	20902.24	2020	0.1400	7843.81	2005
0.2739	25152.06	2021	0.1042	8941.55	2006
0.0499	32039.27	2022	0.1799	9872.71	2007
−0.0625	33638.64	2023			

المصدر: البنك الدولي

كيفية حساب معدل النمو ناخذ مثال 2003 و 2004

$$\left(\frac{6623.55-5687.58}{5687.58}\right)\times 100 = 18.42$$

الشكل البياني 1 تطور الناتج المحلي بالجزائر من 1993 إلى 2023

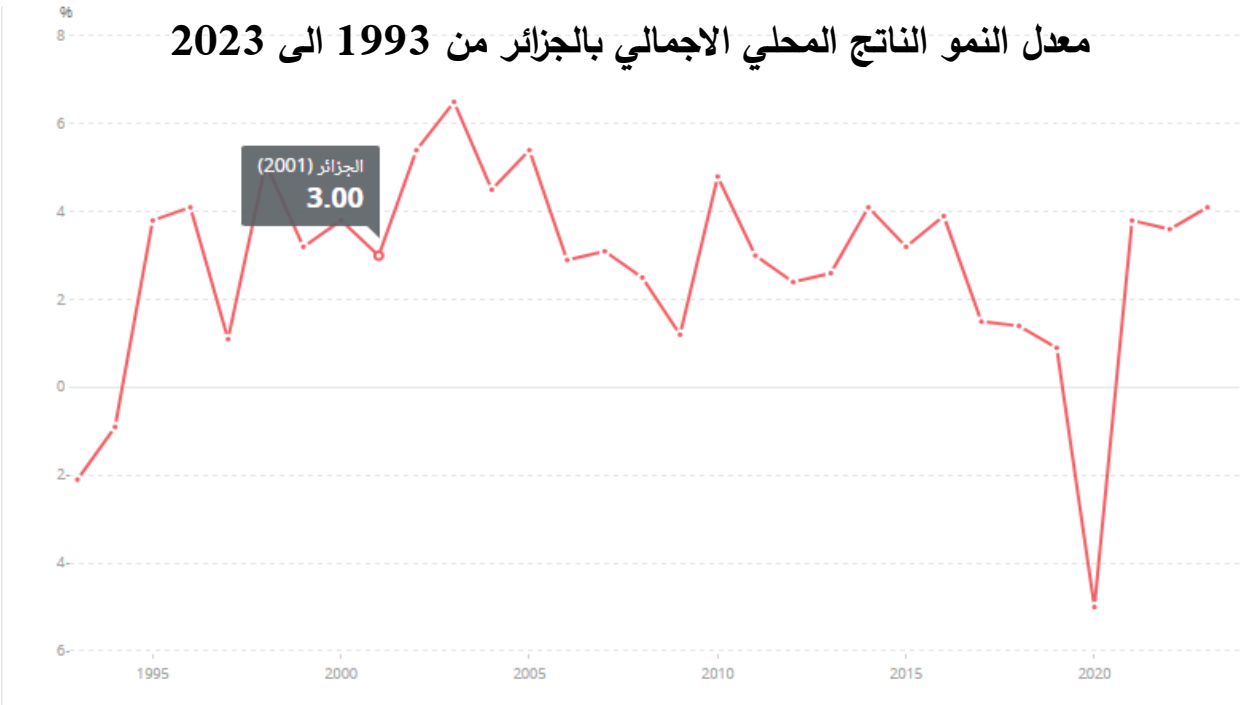

المصدر: البنك الدولي الجزائر

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2023&locations=DZ&name_desc=true&start=1993

من خلال الشكل البياني رقم (01) شهد الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد بشكل كبير على النفط، نموًا ملحوظًا خلال النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي. وخلال الفترة الممتدة من عام 1993 إلى عام 1999، تضاعف الناتج المحلي الإجمالي تقريبًا ست مرات. وقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية والتحسينات في الأوضاع الاجتماعية والأمنية في تحقيق هذا النمو. حيث سجل نموًا سالبًا. وناتج هذا التراجع بشكل أساسي إلى انخفاض أسعار النفط العالمية، مما دفع الحكومة إلى تبني سياسات تقشفية في إدارة الموارد. وتؤكد هذه الأحداث مدى ارتباط النمو الاقتصادي في الجزائر بتقلبات أسواق النفط العالمية. معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر الذي يغطي الفترة التقريبية من 2004 إلى 2021، يظهر أن الاقتصاد شهد تقلبات ملحوظة على مر السنين. فبعد بداية إيجابية للنمو في السنوات الأولى، دخل الاقتصاد في مرحلة من التذبذب وعدم الاستقرار النسبي بين عامي 2006 و 2019، حيث تخللتها فترات من الارتفاع والانخفاض .أما بالنسبة للانخفاض الحاد والملحوظ الذي وقع بين عامي 2019 و 2020، فإن السبب الرئيسي المحتمل لهذا الانحدار القوي، على غرار العديد من الاقتصادات حول العالم، هو جائحة كوفيد-19 وتداعياتها الاقتصادية الواسعة. فقد أدت الإغلاقات العامة، والقيود على الحركة، واضطراب سلاسل الإمداد العالمية، وانخفاض الطلب الكلي، وتضرر قطاعات حيوية مثل السياحة والنقل، بالإضافة إلى حالة عدم اليقين التي أدت إلى تأجيل الاستثمارات، إلى تباطؤ حاد في النشاط الاقتصادي، فبالإضافة إلى التأثيرات العالمية للجائحة، قد تكون هناك عوامل أخرى ساهمت في تفاقم هذا الانخفاض، مثل اعتماد الاقتصاد على عائدات النفط وتأثره بانخفاض أسعاره في عام 2020، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية المحلية والظروف الاجتماعية والسياسية التي قد تؤثر على ثقة المستثمرين .بعد هذا الانخفاض الحاد، تشير آخر نقطة في الرسم البياني إلى بداية تعافي أو ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي في عام 2021 تقريبًا .

2) المتغيرات المستقلة (المفسرة)

تعتبر نفقات التسيير من المصاريف الضرورية والاعتيادية لتشغيل وإدارة الأنشطة اليومية للمؤسسة أو المنظمة أو الدولة. وتهدف هذه النفقات إلى ضمان استمرار العمليات وتقديم الخدمات بشكل منتظم.

جدول 5تطور نفقات التسيير في الجزئر خلال فترة 1993 إلى 2023

الوحدة مليار دج

السنة	نفقات التسيير	السنة	نفقات التسيير
1993	291417	2008	2217775
1994	330403	2009	2300023
1995	473694	2010	2659078
1996	550596	2011	3879206
1997	643555	2012	4782634
1998	663855	2013	4131536
1999	774695	2014	4494327
2000	856193	2015	4617009
2001	963633	2016	4585564
2002	1097716	2017	4677182
2003	1122761	2018	4813683
2004	1251055	2019	4895236
2005	1245132	2020	5009346
2006	1437870	2021	5479700
2007	1673931	2022	7986908
		2023	9246643

المصدر: نفقات التسيير – وزارة المالية، المديرية العامة للخزينة و المحاسبة فترة 1993–2023

الشكل البياني2 تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال فترة 1993 إلى 2023

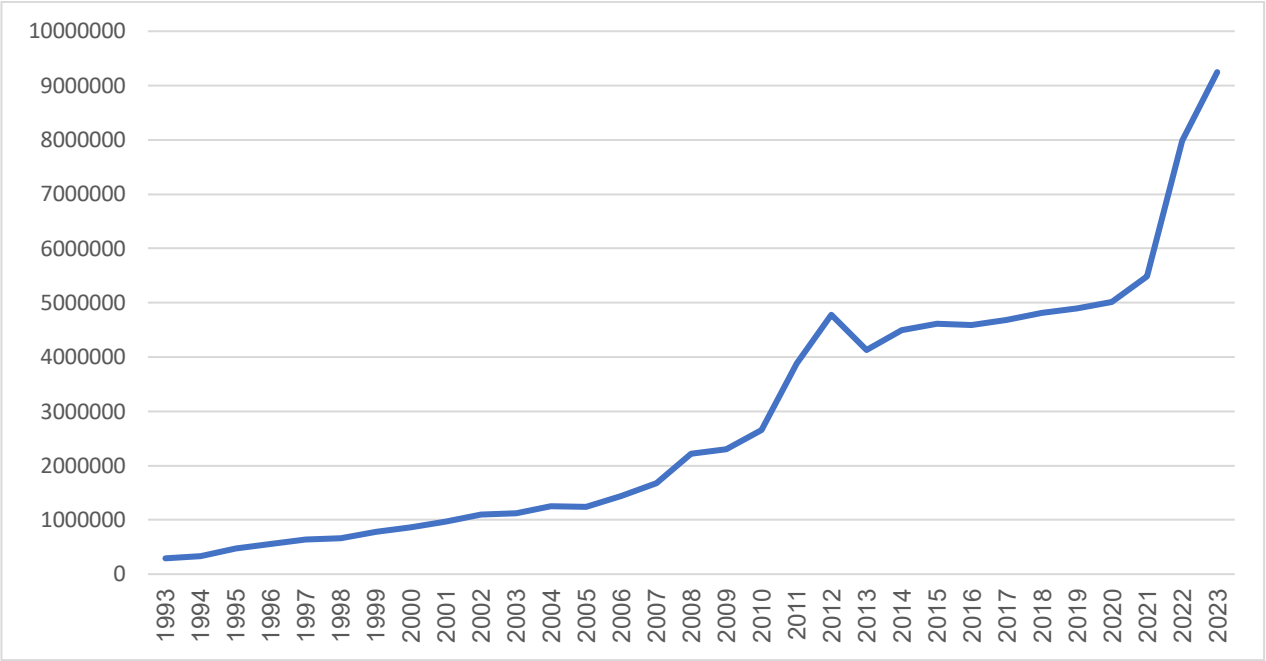

المصدر: اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول 4

- شهدت نفقات التسيير الحكومية خلال الفترة المدروسة اتجاهًا تصاعديًا مستمرًا، مما يعكس التوسع في مسؤوليات ومهام الدولة عامًا بعد عام. وقد بلغت هذه النفقات ذروتها في عام 1999 بارتفاع قدره 80.6%، مما يوضح تأثير الإصلاحات الهيكلية التي تم الاتفاق عليها بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وبلغ متوسط نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة 65.90% للفترة الممتدة من عام 1993 إلى عام 2011، بينما سجلت هذه النسبة حوالي 70% للفترة من عام 1990 إلى عام 1999. بعد ذلك، اتخذت هذه النسبة منحى تنازليًا لصالح نفقات التجهيز، حيث وصلت إلى متوسط 63.1% في الفترة ما بين عامي 2000 و 2011، بل وانخفضت إلى 52.9% في عام 2008 .أما بالنسبة للقيم المطلقة، فقد استمرت مبالغ نفقات التسيير في الزيادة على الرغم من اختلاف معدلات النمو، حيث ارتفعت من 88800 مليون دينار جزائري في عام 1999 إلى 856193 مليون دينار جزائري في عام 2003.
- (2003 – 2010): شهدت نفقات التسيير نموًا تدريجيًا وبطيئًا نسبيًا خلال هذه الفترة، حيث تراوحت قيمتها بشكل عام بين حوالي 1 مليون و 2 مليون (الوحدة غير محددة في الرسم البياني).
- (2011 – 2013): حدث ارتفاع حاد وملحوظ في نفقات التسيير ابتداءً من عام 2011، واستمر هذا النمو المتسارع حتى عام 2013، حيث تجاوزت النفقات 4 ملايين ثم قفزت إلى حوالي 4.5

مليون, وهذا راجع تداعيات "الربيع العربي": شهدت المنطقة العربية اضطرابات اجتماعية وسياسية كبيرة ابتداءً من عام 2011. قد تكون الحكومة الجزائرية قد زادت من الإنفاق الاجتماعي ونفقات التسيير لتهدئة الأوضاع الداخلية وتلبية بعض المطالب الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك ارتفاع أسعار النفط إذا كانت الجزائر قد شهدت ارتفاعًا كبيرًا في إيراداتها النفطية خلال هذه الفترة، فقد يكون ذلك قد سمح بزيادة الإنفاق الحكومي بشكل عام، بما في ذلك نفقات التسيير.

- (2014 – 2020): بعد الارتفاع الكبير، استقرت نفقات التسيير نسبيًا مع بعض التذبذبات الطفيفة حول مستوى 4 إلى 4.5 مليون، قد يعكس هذا الاستقرار النسبي فترة من التوازن المالي النسبي أو ربما بداية تأثير انخفاض أسعار النفط في منتصف عام 2014، مما استدعى ترشيدًا في الإنفاق. التذبذبات الطفيفة قد تعكس تغيرات في أولويات الإنفاق أو استجابة لأحداث اقتصادية أو اجتماعية محددة.
- (2021 – 2023): بدأت نفقات التسيير في الارتفاع مرة أخرى بشكل ملحوظ ابتداءً من عام 2021، واستمرت في الزيادة بشكل كبير لتصل إلى أعلى مستوى لها في عام 2023، حيث تقترب من 9 ملايين، ظهور جائحة كوفيد–19 ادى من الحكومة في زيادت من الإنفاق على قطاع الصحة والإجراءات الاحترازية والدعم الاجتماعي والاقتصادي لمواجهة تداعيات الجائحة.

بعد فترة من الانخفاض، شهدت أسعار النفط والغاز ارتفاعًا في هذه الفترة، مما سمح بزيادة الإنفاق الحكومي.

جهود الإنعاش الاقتصادي: الحكومة قد أطلقت برامج ومبادرات لإنعاش الاقتصاد بعد الجائحة، مما استدعى زيادة في نفقات التسيير لتشغيل هذه البرامج.

- **تعد نفقات التجهيز** محرك النمو المستقبلي يُعد هذا النوع من الإنفاق بمثابة استثمار طويل الأجل يهدف إلى تكوين رأس المال الثابت الضروري لزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية مستدامة للثروة الوطنية. يرتبط الإنفاق الاستثماري ارتباطًا وثيقًا بتطوير البنية التحتية التقنية والاقتصادية التي تعتبر حجر الزاوية في جذب الاستثمارات وتحسين مناخ الأعمال. ويشمل هذا الإنفاق إقامة مشاريع جديدة وحيوية في قطاعات متنوعة ذات أهمية استراتيجية، مثل البناء والأشغال العامة (كالطرق والجسور والموانئ)، والطرق (توسيع الشبكات وتحديثها)، والسكك الحديدية (إنشاء خطوط جديدة وتطوير القائمة). كما يتضمن إجمالي تكوين رأس المال الثابت (شراء الآلات والمعدات

والمباني) بالإضافة إلى التحويلات الرأسمالية إلى الداخل (المساهمات الحكومية في رؤوس أموال الشركات والمؤسسات الوطنية لتمويل مشاريعها التنموية). هذا النوع من الإنفاق يركز على بناء مستقبل اقتصادي قوي ومتنوع.

جدول 6تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال فترة 1993 إلى 2023

الوحدة: مليار دج

السنة	نفقات التجهيز	السنة	نفقات التجهيز
1993	185210	2008	1973276
1994	235926	2009	1946311
1995	285923	2010	1807862
1996	174013	2011	1974363
1997	212641	2012	2275539
1998	211884	2013	1892595
1999	186987	2014	2501442
2000	321929	2015	3039322
2001	357395	2016	2711930
2002	452793	2017	2605448
2003	567414	2018	2918387
2004	640714	2019	2846109
2005	806905	2020	1893541
2006	1015144	2021	1956384
2007	1434638	2022	1948745
		2023	2895372

المصدر: نفقات التسيير – وزارة المالية، المديرية العامة للخزينة و المحاسبة فترة 1993–2023

الشكل البياني 3 تطور نفقات التجهيز في الجزائر فترة 1993-2023

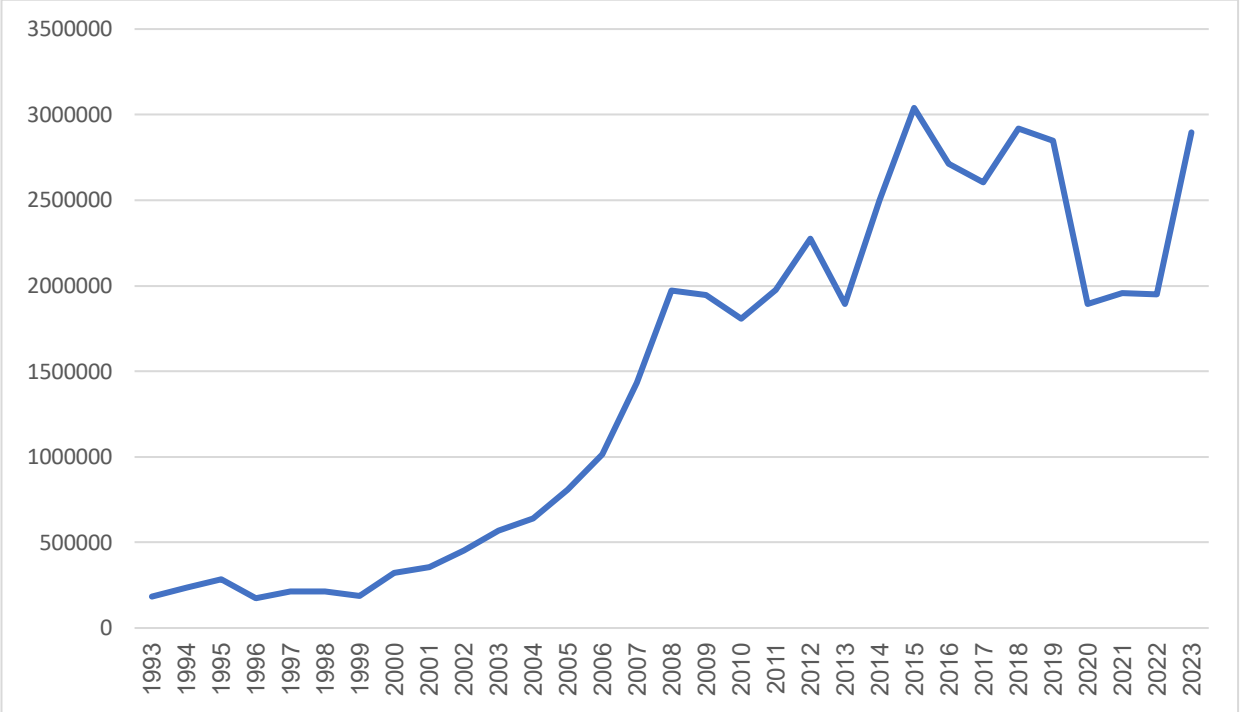

المصدر: اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول5

يظهر المنحنى البياني :

- 1993 – 1996 انخفضت حصة نفقات التجهيز عن المتوسط، حيث لم تتجاوز 42%. ذلك إلى الظروف الصعبة التي كانت تمر بها البلاد، والتي استدعت توجيه الموارد المتاحة من الاستثمارات نحو مجالات إنفاق أخرى. كما شهدت الفترة بين عامي 1967 و 2000 تراجعًا كبيرًا في نسبة نفقات التجهيز، حيث بلغت 875.739 مليار دينار جزائري في عام 1998، وذلك نتيجة للوضع الاقتصادي غير المستقر في البلاد وتقلبات أسعار النفط. لاحقًا، بدأت نفقات التجهيز في الارتفاع خلال الفترة من عام 2001 إلى عام 2002، تزامنًا مع إطلاق مشاريع برنامج
- (2003–2008): بدأت النفقات عند مستوى حوالي 500,000 في عام 2003 وشهدت ارتفاعاً ملحوظاً ومستمراً لتصل إلى حوالي 2,000,000 في عام 2008.
- (2008–2015): استقرت النفقات نسبياً بين عامي 2008 و 2011 عند مستوى حوالي 2,000,000، ثم بدأت بالارتفاع مجدداً لتصل إلى ذروتها عند حوالي 3,000,000 في عام 2015.

- (2015–2020): بعد ذروة عام 2015، شهدت النفقات تذبذباً مع اتجاه عام للهبوط لتصل إلى أدنى مستوى لها خلال الفترة المعروضة عند حوالي 1,900,000 في عام 2020.
- (2020–2023): عادت النفقات للارتفاع بشكل ملحوظ بعد عام 2020، لتصل إلى ما يقارب 3,000,000 في عام 2023، مقتربة من مستوى الذروة الذي سجلته في عام 2015.

المطلب الثاني: نموذج الدراسة

لتحليل وفهم تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهو موضوع ذو أهمية بالغة نظراً لدور الدولة المحوري في الاقتصاد الوطني وسعيها لتحقيق التنمية المستدامة، سيتم الاعتماد على منهجية اقتصادية قياسية دقيقة. تتضمن هذه المنهجية تقدير ثلاثة نماذج قياسية مختلفة بهدف الحصول على رؤية شاملة ومتعمقة، الأسلوب المختار لهذه الدراسة هو منهجية التكامل المشترك، وبالتحديد سيتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

- **النموذج المدروس** : يركز هذا النموذج على العلاقة المباشرة بين الناتج المحلي الإجمالي GDP_tكمتغير تابع ونفقات التسيير GC_t و نفقات التجهيز GI_t كمتغيرين مستقلين أساسيين.

$$GDP_t = \alpha + \beta_1 GC_t + \beta_2 GI_t + \epsilon_t$$

حيث:

- الناتج المحلي الإجمالي : GDP_t
- الإنفاق الحكومي : G_t
- نفقات التسيير :GC_t
- نفقات التجهيز : GI_t
- البواقي : ϵ_t

المبحث الثالث: تحليل النتائج ومناقشتها

بعد استعراض مفهوم الإنفاق العام وتأثيره على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تحليل تطور هذا المتغير في الجزائر خلال فترة الدراسة، يقدم هذا المبحث نتائج الدراسة القياسية .تهدف هذه النتائج إلى الكشف عن الآثار المحتملة التي يحدثها الإنفاق العام، وكذلك الآثار المحددة لنفقات التسيير والتجهيز، على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: نمذجة اثر نفقات التسيير و نفقات التجهيز على النمو الاقتصادي

1) اختبار جذر الوحدة

جدول7 نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج المدروس

المتغيرات		اختبار ADF		اختبار PP	
		عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول
LGDP	بوجود ثابت	-1.6653 (0.4380)	-6.6947 (0.0000)	-1.6691 (0.4361)	-6.7792 (0.0000)
	بوجود ثابت واتجاه عام	-2.2420 (0.3403)	-6.7740 (0.0000)	-2.1928 (0.4762)	-7.0573 (0.0000)
	بدون ثابت واتجاه عام	1.3493 (0.9520)	-6.1787 (0.0000)	1.7549 (0.9782)	-6.1904 (0.0000)
LGc	بوجود ثابت	-1.2983 (0.6172)	-4.4208 (0.0016)	-1.2630 (0.6333)	-4.4242 (0.0016)
	بوجود ثابت واتجاه عام	-2.1951 (0.4751)	-4.4431 (0.0073)	-2.2764 (0.4332)	-4.4262 (0.0076)
	بدون ثابت واتجاه عام	5.1483 (1.0000)	-2.7637 (0.0075)	4.7353 (1.0000)	-2.6497 (0.0099)
LGi	بوجود ثابت	-1.1929 (0.6642)	-5.2051 (0.0014)	-1.1949 (0.6633)	-5.2284 (0.0002)
	بوجود ثابت واتجاه عام	-1.2183 (0.8884)	-4.5993 (0.0000)	-1.3591 (0.8524)	-5.1391 (0.0014)
	بدون ثابت واتجاه عام	2.1469 (0.9907)	-4.2886 (0.0001)	2.0942 (0.9895)	-4.7097 (0.0000)

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على الملاحق.....

من خلال الجدول رقم 6 نلاحظ أن كل السلاسل الزمنية قيد الدراسة غير مستقرة عند المستوى حسب اختبار ديكي –فولر 5%إذ ان القيمة المطلقة المحسوبة أصغر من القيمة المطلقة الجدولية وهي غير معنوية عند مستوى معنوية ADFالموس ، وبما أن ADF على نفس نتائج اختبار PP، في حين تكون

مستقرة عند الفرق الأول لنفس الإختبار حيث أكد إختبار متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول فيمكن تقدير نموج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

2) تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة:

جدول 8 تقدير النموذج

Dependent Variable: LGDP
Method: ARDL
Date: 06/12/25 Time: 05:11
Sample: 1997 2023
Included observations: 27
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): LGC LGI
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 100
Selected model: ARDL(1,0,4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDP(-1)	0.753090	0.167244	4.502954	0.0002
LGC	1.296126	0.528404	2.452909	0.0240
LGI	-0.383033	0.572190	-0.669417	0.5113
LGI(-1)	0.670885	0.578391	1.159916	0.2605
LGI(-2)	-0.081596	0.487227	-0.167471	0.8688
LGI(-3)	0.878460	0.492091	1.785157	0.0902
LGI(-4)	-1.775648	0.545311	-3.256209	0.0042
C	-5.704939	2.567122	-2.222309	0.0386

R-squared	0.958349	Mean dependent var	15.71786
Adjusted R-squared	0.943004	S.D. dependent var	1.661295
S.E. of regression	0.396616	Akaike info criterion	1.229496
Sum squared resid	2.988774	Schwarz criterion	1.613448
Log likelihood	-8.598199	Hannan-Quinn criter.	1.343665
F-statistic	62.45295	Durbin-Watson stat	2.144597
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على برنامج EViews13

من خلال الجدول أعلاه يتبين ان النموذج مقبول إحصائيا، لأن معامل التحديد يقدر ب0.95% أي أن المتغيرات المستقلة (نفقات التحهيز ونفقات التسيير) تفسر نسبة0.95% من المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، وكذلك قيمة فيشر المحسوبة والتي تساوي 62.45295 إحتمالها يساوي0 أي النموذج ككل معنوي.

- **تحديد فترة التباطؤ المناسبة للنموذج:**

الشكل البياني 5 تحديد فترة الابطاء

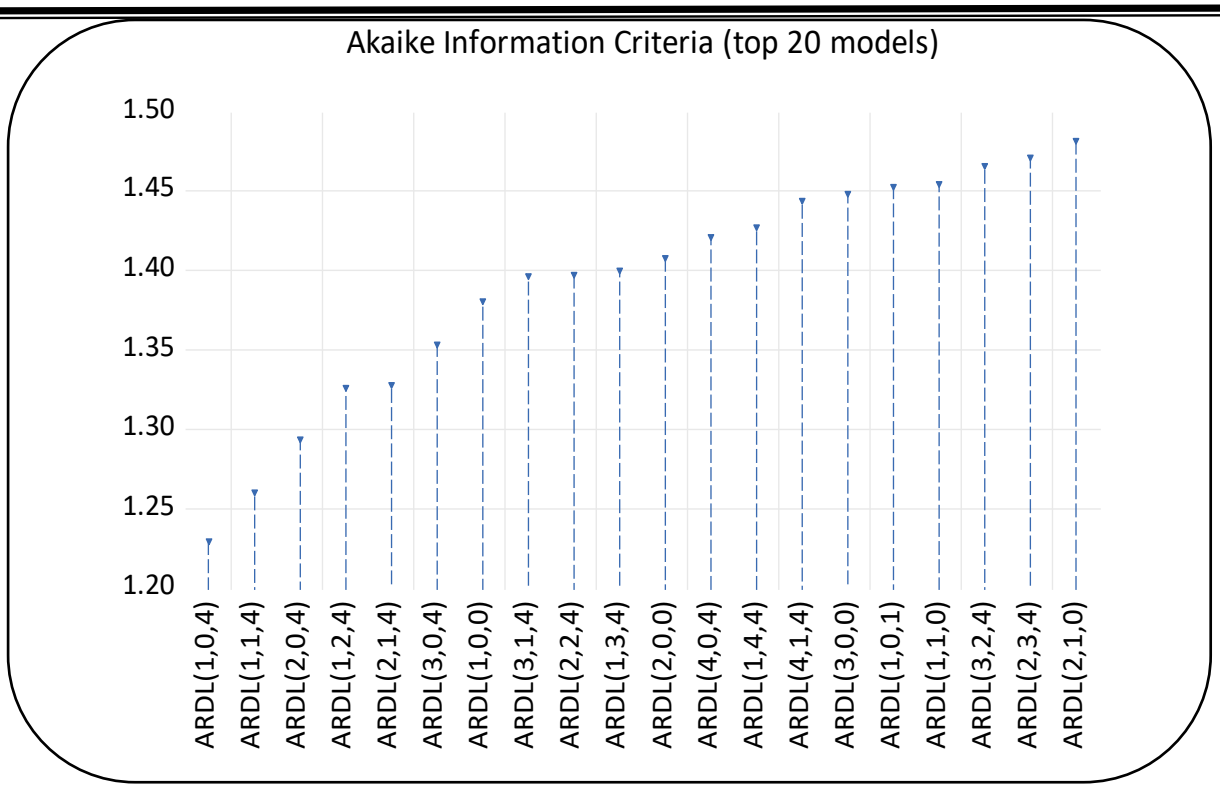

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على برنامج EViews13

من خلال الشكل أعلاه نستنتج أن(1.0.4) ARDL هي فترة الإبطاء المثلى، وذلك حسب أقل قيمة لمعيار Akaike.

- **إختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Bounds Test:**

جدول 9 bounds test

قيمة F المحسوبة	القيم الحرجة	مستوى المعنوية		
		1%	5%	10%
8.053535	الحد الأدنى I(0)	5.155	3.538	2.915
	الحد الأعلى I(1)	6.265	4.428	3.695

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على الملاحق.....

نلاحظ من خلال نتائج الجدول الموضح أعلاه أن قيمة إحصائية فيشر (F-Statistics) تقدر ب 8.053535وهي أكبر من كل القيم الحرجة للحد الأعلى والحد الأدنى عند جميع مستويات المعنوية، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل.

- **تقدير العلاقة في الأجل الطويل:**

جدول 10 تقدير العلاقة في الاجل الطويل:

Dependent Variable: LGDP
Method: ARDL
Date: 06/12/25 Time: 05:11
Sample: 1997 2023
Included observations: 27
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): LGC LGI
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 100
Selected model: ARDL(1,0,4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDP(-1)	0.753090	0.167244	4.502954	0.0002
LGC	1.296126	0.528404	2.452909	0.0240
LGI	-0.383033	0.572190	-0.669417	0.5113
LGI(-1)	0.670885	0.578391	1.159916	0.2605
LGI(-2)	-0.081596	0.487227	-0.167471	0.8688
LGI(-3)	0.878460	0.492091	1.785157	0.0902
LGI(-4)	-1.775648	0.545311	-3.256209	0.0042
C	-5.704939	2.567122	-2.222309	0.0386

R-squared	0.958349	Mean dependent var	15.71786
Adjusted R-squared	0.943004	S.D. dependent var	1.661295
S.E. of regression	0.396616	Akaike info criterion	1.229496
Sum squared resid	2.988774	Schwarz criterion	1.613448
Log likelihood	-8.598199	Hannan-Quinn criter.	1.343665
F-statistic	62.45295	Durbin-Watson stat	2.144597
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على برنامج EViews13

- **تقدير العلاقة في الأجل القصير:**

جدول11 تقدير العلاقة في الاجل القصير:

Dependent Variable: D(LGDP)
Method: ARDL
Date: 06/12/25 Time: 05:11
Sample: 1997 2023
Included observations: 27
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): LGC LGI
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 100
Selected model: ARDL(1,0,4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.246910	0.068251	-3.617677	0.0015
D(LGI)	-0.383033	0.397096	-0.964587	0.3452
D(LGI(-1))	0.978784	0.367138	2.665982	0.0141
D(LGI(-2))	0.897188	0.380430	2.358350	0.0277
D(LGI(-3))	1.775648	0.395792	4.486314	0.0002

R-squared	0.496065	Mean dependent var	0.180531
Adjusted R-squared	0.404441	S.D. dependent var	0.477609
S.E. of regression	0.368583	Akaike info criterion	1.007274
Sum squared resid	2.988774	Schwarz criterion	1.247244
Log likelihood	-8.598199	Hannan-Quinn criter.	1.078630
F-statistic	5.414113	Durbin-Watson stat	2.144597
Prob(F-statistic)	0.003437		

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على برنامج EViews13

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل تصحيح الخطأ COINTEQ تساوي 0.24- وإحتمالها يساوي 0.0015، أي أن المعامل سالب ومعنوي وهذا يدل أن النموذج في الأجل الطويل يصحح أخطاء النموذج في الأجل القصير في فترة تقدر ب(4.16=1/0.24)، أي يتم التصحيح في غضون 4.16 سنة.

3) اختبار صلاحية النموذج: بعد تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة كان لابد علينا غختبار صلاحيته عن طريق التطرق لمجموعة من الاختبارات التشخيصية لغض التأكد م جودة النموذج المدروس كما هو موضح في مايلي:

- ✓ **اختبار التوزيع الطبيعي:**

الشكل البياني 6 اختبار التوزيع الطبيعي:

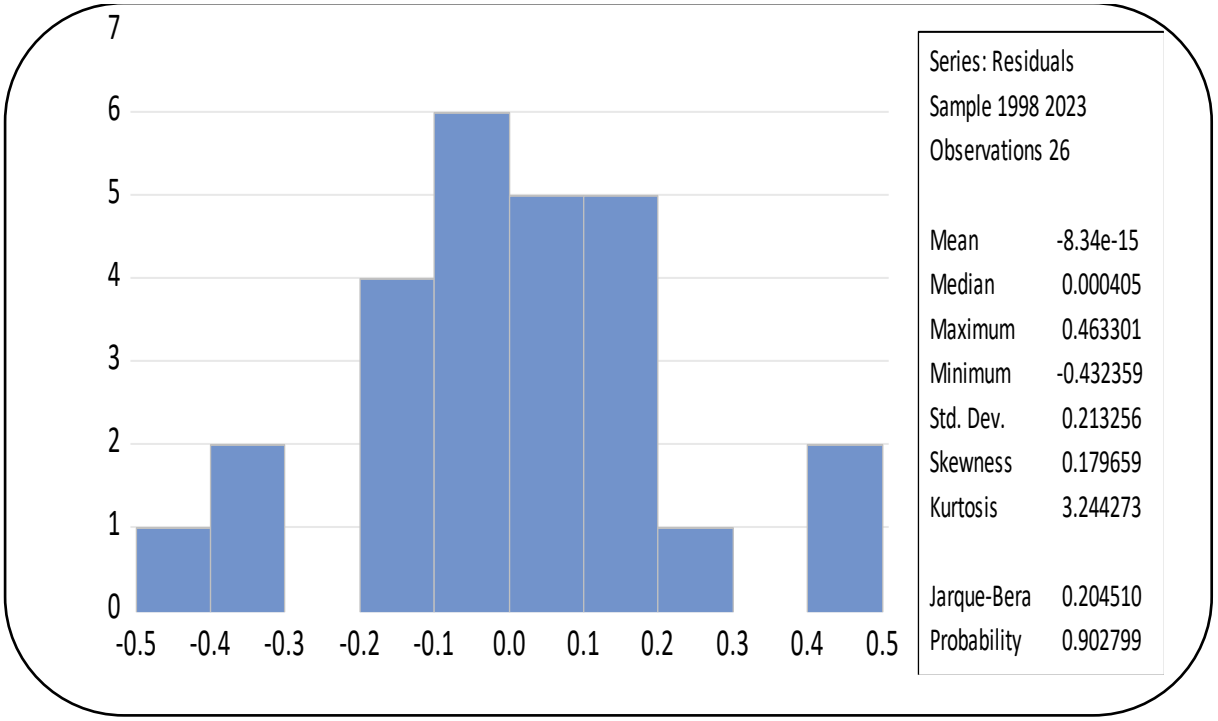

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على برنامجEViews13

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الاحتمال يساوي 0.902799 وهو أكبر بكثير من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تدل على أن البواقي لا تتوزع طبيعيا ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على أن البواقي تتوزع طبيعيا، ومنه فإن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- ✓ **اختبار عدم وجود الارتباط الذاتي بين بوقي النموذج:**

جدول 12 اختبار عدم وجود الارتباط الذاتي بين البواقي للنموذج:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 4 lags

F-statistic	1.080473	Prob. F(4,15)	0.4009
Obs*R-squared	6.039320	Prob. Chi-Square(4)	0.1962

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/12/25 Time: 06:04
Sample (adjusted): 1997 2023
Included observations: 27 after adjustments
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	0.398070	0.281778	1.412705	0.1782
LGC	-0.269308	0.544620	-0.494489	0.6281
LGI	-0.076830	0.594491	-0.129237	0.8989
LGI(-1)	-0.363326	0.611391	-0.594262	0.5612
LGI(-2)	-0.144877	0.489278	-0.296103	0.7712
LGI(-3)	-0.007951	0.490482	-0.016210	0.9873
LGI(-4)	0.113773	0.548933	0.207262	0.8386
C	4.447735	3.471182	1.281331	0.2195
RESID(-1)	-0.568760	0.390389	-1.456903	0.1658
RESID(-2)	-0.504074	0.310474	-1.623563	0.1253
RESID(-3)	-0.306768	0.258749	-1.185581	0.2542
RESID(-4)	0.117630	0.251270	0.468140	0.6464

R-squared	0.223679	Mean dependent var	4.57E-15
Adjusted R-squared	-0.345624	S.D. dependent var	0.339047
S.E. of regression	0.393298	Akaike info criterion	1.272604
Sum squared resid	2.320250	Schwarz criterion	1.848531
Log likelihood	-5.180153	Hannan-Quinn criter.	1.443857
F-statistic	0.392899	Durbin-Watson stat	2.036238
Prob(F-statistic)	0.938267		

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على برنامجEViews13

من خلال الجدول رقم نلاحظ أن إحصائية فيشر ومعامل التحديد غير معنويتين وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج.

- ✓ **اختبار تجانس التباين:**

جدول 13 اختبار تجانس التباين:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.159833	Prob. F(4,18)	0.9559
Obs*R-squared	0.788906	Prob. Chi-Square(4)	0.9399

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/12/25 Time: 06:12
Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.090292	0.085253	1.059106	0.3036
RESID^2(-1)	0.095115	0.235597	0.403718	0.6912
RESID^2(-2)	0.121610	0.234824	0.517877	0.6109
RESID^2(-3)	-0.089803	0.235024	-0.382102	0.7069
RESID^2(-4)	0.064747	0.235295	0.275173	0.7863

R-squared	0.034300	Mean dependent var	0.113647
Adjusted R-squared	-0.180300	S.D. dependent var	0.294452
S.E. of regression	0.319897	Akaike info criterion	0.748028
Sum squared resid	1.842019	Schwarz criterion	0.994874
Log likelihood	-3.602318	Hannan-Quinn criter.	0.810109
F-statistic	0.159833	Durbin-Watson stat	1.956047
Prob(F-statistic)	0.955916		

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على برنامجEViews13

من خلال الجدول رقم نلاحظ أن احصائية فيشر ومعامل التحديد غير معنويتين وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم تجانس التباين ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على تجانس التباين.

✓ **اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:**

الشكل البياني 7 اختبار الاستقرار الهيكلي للنمذج:

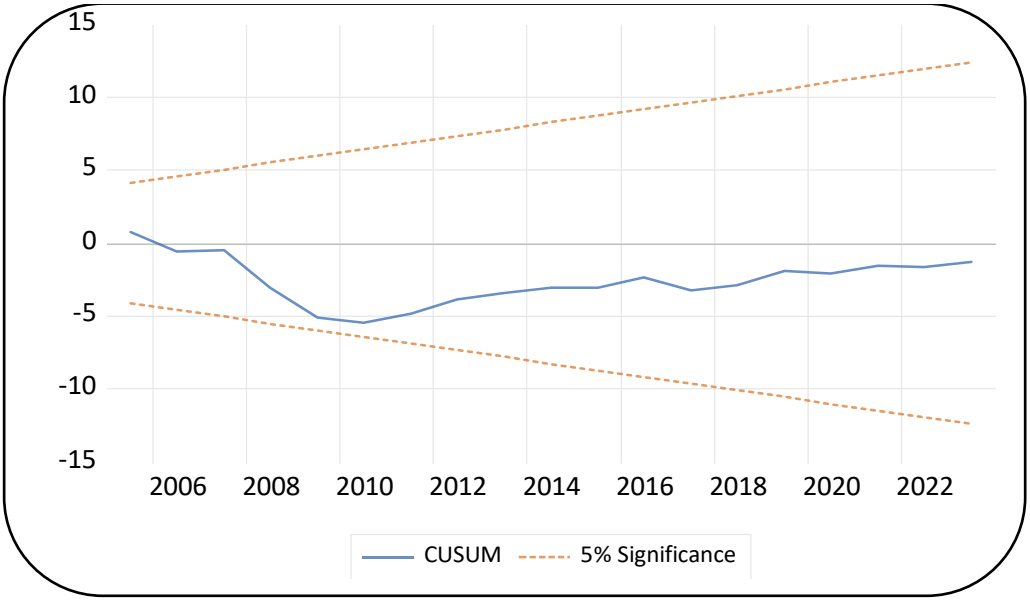

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على برنامجEViews13

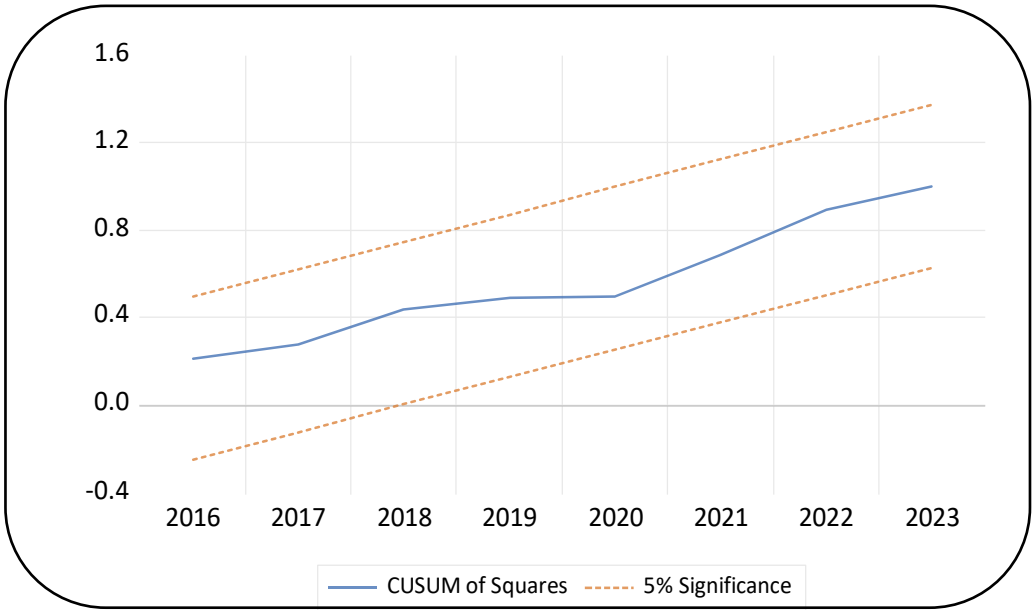

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على برنامج EViews13

من خلال الشكلين أعلاه نلاحظ أن مجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي هما عبارة عن منحنيان داخل مجال المنطقة الحرجة، وبالتالي إمكانية الإقرار بالاستقرار الهيكلي والانسجام بين نتائج الأجل الطويل والأجل القصير للنموذج المقدر وهذا طيلة فترة الدراسة.

✓ **إختبار Ramsey الخاص باختبار مدى ملائمة النموذج المقدر:**

جدول 14 اختبار Ramsey

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Powers of fitted values from 2 to 3
Specification: LGDP LGDP(-1) LGC LGC(-1) LGI C

	Value	df	Probability
F-statistic	1.329437	(2, 23)	0.2842
Likelihood ratio	3.281859	2	0.1938

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.685830	2	0.342915
Restricted SSR	6.618446	25	0.264738
Unrestricted SSR	5.932617	23	0.257940

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	-19.89811
Unrestricted LogL	-18.25718

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: LGDP
Method: Least Squares
Date: 06/12/25 Time: 09:00
Sample (adjusted): 1994 2023
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-13.39534	8.400717	-1.594547	0.1245
LGC	-40.58752	25.43703	-1.595607	0.1242
LGC(-1)	80.89340	50.74551	1.594100	0.1246
LGI	-72.01582	45.20968	-1.592929	0.1248
C	63.32585	36.74133	1.723559	0.0982
FITTED^2	4.488118	2.782580	1.612934	0.1204
FITTED^3	-0.102847	0.064022	-1.606429	0.1218

R-squared	0.939002	Mean dependent var	15.42496
Adjusted R-squared	0.923089	S.D. dependent var	1.831322
S.E. of regression	0.507878	Akaike info criterion	1.683812
Sum squared resid	5.932617	Schwarz criterion	2.010758
Log likelihood	-18.25718	Hannan-Quinn criter.	1.788405
F-statistic	59.00977	Durbin-Watson stat	2.033539
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على برنامجEViews13

من الجدول رقم نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة بلغت 1.329437 باحتمال 0.2842 المقابل لها وهو أكبر من مستوى معنوية عند 5%، في هذه الحالة يتم قبول الفرضية البديلة التي تدل على صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

النموذج المقدر:

$$LGDP = 0.0027LGC + 1.7016LGI - 8.0314$$

يوضح النموذج المقدر أن:

- القيمة المقدرة للثابت α بلغت 8.0314 – وقيمتها الاحتمالية 0,0035 مما يدل على أنها معنوية إحصائيًا عند مستوى معنوية 5%
- القيمة المقدرة لـ β_1 تساوي 0.0027 وبقيمة احتمالية 0,9955 ما يعني أنها غير معنوية إحصائيًا عند جميع المستويات
- القيمة المقدرة ل β_2 تساوي 1.7016 وبقيمة احتمالية 0,0006 ما يعني أنها معنوية إحصائيًا عند مستوى معنوية 5%

التحليل النتائج القياسية والاقتصادية للنموذج

بعد تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) ، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تُمكن من تقييم أثر مكونات الإنفاق العام (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة. وفيما يلي تحليل هذه النتائج من الزاويتين الإحصائية والاقتصادية:

1. **تحليل أثر نفقات التسيير (LGC) على النمو الاقتصادي(LGDP)**

تم تقدير معامل نفقات التسيير في العلاقة طويلة الأجل بقيمة بلغت 0.0027، وهي موجبة كما هو متوقع نظريًا، إلا أن القيمة الاحتمالية المقابلة لها بلغت 0.9955، ما يجعل المعامل غير معنوي إحصائيًا عند جميع مستويات الدلالة التقليدية (1%، 5%، و10%) تشير هذه النتيجة إلى أن نفقات التسيير – رغم كونها جزءًا من الإنفاق الحكومي العام – لا تساهم بشكل فعال في دعم الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل في الحالة الجزائرية. قد يُعزى ذلك إلى كون هذه النفقات ذات طبيعة استهلاكية (مثل الأجور، الدعم، وتكاليف الإدارة)، والتي لا تُترجم غالبًا إلى إنتاج حقيقي أو تراكم رأسمالي. كما أن حجم الفساد الإداري أو ضعف الكفاءة في تسيير الموارد العامة قد يؤدي إلى هدر هذه النفقات دون مردودية اقتصادية ملموسة.

2. **تحليل أثر نفقات التجهيز (LGI) على النمو الاقتصادي(LGDP)**

أما بالنسبة لمعامل نفقات التجهيز في الأجل الطويل، فقد قُدر بـ **1.7016**وهو موجب ومعنوي جدًا من الناحية الإحصائية(P = 0.0006) ، مما يدل على قوة العلاقة بين نفقات التجهيز والنمو الاقتصادي. تُعد نفقات التجهيز ذات طابع استثماري، وتشمل الإنفاق على البنية التحتية، المشاريع الإنتاجية، ومستلزمات التنمية الاقتصادية، وهو ما ينعكس على تحفيز النشاط الاقتصادي ورفع الطاقة الإنتاجية للبلاد .وتوضح النتيجة أن كل زيادة بنسبة 1% في نفقات التجهيز تؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي بنسبة 1.70%، ما يدل على أثر مضاعف قوي في المدى الطويل .هذا يتماشى مع الأدبيات الاقتصادية التي تبرز أهمية الإنفاق الاستثماري في خلق النمو، خصوصًا في البلدان النامية ذات الاحتياجات التنموية العالية.

3. **تحليل العلاقة الديناميكية على المدى القصير وتصحيح التوازن**

أظهر معامل تصحيح الخطأ (ECM) المقدر في النموذج القصير الأجل قيمة بلغت **0.24-**، وهي سالبة ومعنوية(P = 0.0015) ، وهو ما يدل على وجود آلية تصحيح فعالة نحو التوازن طويل الأجل، حيث يتم امتصاص حوالي 24% من الاختلال الحاصل في النمو الاقتصادي سنويًا في حال وقوع صدمة مؤقتة في متغيرات الإنفاق. يدل هذا على أن النموذج يتمتع بخاصية التوازن الديناميكي، حيث أن الاقتصاد الجزائري – وإن ببطء – يعيد توازنه بعد كل صدمة مؤقتة في نفقات الحكومة، خلال فترة تقارب أربع سنوات (0.24/1). لكن هذه السرعة البطيئة نسبيًا قد تعكس ضعفًا في مرونة القطاعات الاقتصادية، أو بطء الاستجابة المؤسسية للتغيرات في السياسات المالية.

4. **نتائج الاختبارات التشخيصية ودلالتها القياسية**

- **اختبار التكامل المشترك Bounds Test** أكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة(F = 8.05) ، وهي أكبر من جميع القيم الحدية (5% و1% و10%)، ما يُثبت وجود تكامل مشترك.
- **اختبارات جودة النموذج** (Ramsey, CUSUM, Heteroskedasticity, Autocorrelation)تشير إجمالًا إلى:

  - النموذج مستقيم الشكل من حيث الدالة المستخدمة.
  - لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.
  - توجد مشكلة طفيفة في تجانس التباين، قد تستدعي استخدام أخطاء معيارية قوية robust SE.

- النموذج مستقر هيكليًا طيلة فترة الدراسة، مما يُعزز موثوقية نتائج التقدير.

5. تشير النتائج القياسية والاقتصادية:

أن أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر يتوقف على نوعية الإنفاق؛ فبينما ثبتت فعالية نفقات التجهيز الاستثمارية في تعزيز النمو على المدى الطويل، فإن نفقات التسيير لم تثبت أي دلالة إحصائية أو اقتصادية خلال نفس الفترة. كما أن وجود علاقة تكامل مشترك يشير إلى أن الاقتصاد الجزائري يستجيب – وإن تدريجيًا – لتغيرات الإنفاق العام ضمن إطار توازني بعيد المدى.

خلاصة

من خلال الدراسة القياسية والاقتصادية لأثر الإنفاق الحكومي وتقسيماته على النمو الاقتصادي، اتضح بأن نفقات التجهيز فقط لها أثر على الناتج المحلي الإجمالي، فزيادتها تزيد معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي حدوث انتعاش في الاقتصاد الوطني.

ومن أجل ذلك وجب على الحكومة الجزائرية إعطاء أولوية كبيرة للإنفاق الحكومي بصفة ونفقات التجهيز وكذا الاهتمام بكفاءتها وفعاليتها وعدم اهمال نفقات التسيير لان كلاهما يعتبران الانفاق الحكومي ككل، وهم عامل أساسي في عملية التنمية الاقتصادية

1. خلاصة

منذ الاستقلال والجزائر تسعى لتحقيق نمو اقتصادي مقبول ومصحوب بتنمية مستدامة؛ من خلال اعتمادها على السياسة الإنفاقية لتحقيق أغراض السياسة الاقتصادية؛ وذلك عن طريق تسخير كافة الإمكانيات البشرية والمختلفة لخدمة المشاريع التنموية التي ورثتها، تلك إلا أنها ولحد الآن لم ترتقي إلى المستويات التي وصلت لها بعض الدول في ظرف قصيرة، بالرغم من الإمكانيات التي تتميز بها الجزائر من حيث المساحة والكثافة السكانية مقارنة بهذه الدول. هدف هذه الدراسة هو توضيح تأثير الإنفاق الحكومي وتقسيماته (نفقات التجهيز، نفقات التسيير) على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2023/1993، وذلك بالاعتماد على منهج ARDL .

2. اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى:**

"هناك تأثير معنوي لنفقات التسيير على النمو الاقتصادي في الجزائر عند مستوى دلالة 0.05".

من خلال تقدير النموذج طويل الأجل باستخدام منهجيةARDL ، تم الحصول على معامل نفقات التسيير (LGC) بقيمة بلغت 0.0027، بينما بلغت القيمة الاحتمالية المرتبطة بهذا المعامل 0.9955، وهي قيمة تفوق بكثير مستوى الدلالة المعتمد 0.05. ووفقًا لقواعد اختبار الفرضيات، فإن هذه النتيجة تدفع إلى عدم رفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود تأثير معنوي. عليه، يمكن القول إن نفقات التسيير لا تمارس تأثيرًا ذا دلالة إحصائية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. ومن منظور اقتصادي، قد يعكس هذا الواقع ضعف كفاءة الإنفاق الجاري الذي غالبًا ما يوجه إلى تغطية النفقات الاستهلاكية مثل الأجور والدعم دون أن يساهم فعليًا في تحفيز النشاط الاقتصادي أو خلق قيمة مضافة. بناءً عليه، يتم رفض الفرضية الأولى لعدم توفر الدلالة الإحصائية المطلوبة.

- **الفرضية الثانية:**

"هناك تأثير معنوي لنفقات التجهيز على النمو الاقتصادي في الجزائر عند مستوى دلالة 0.05".

أسفرت نتائج النموذج القياسي عن تقدير معامل نفقات التجهيز (LGI) بقيمة موجبة بلغت 1.7016، وارتبطت هذه القيمة الاحتمالية بـ P-value تقدر بـ 0.0006، أي أقل بكثير من مستوى الدلالة 0.05، مما يشير إلى معنوية إحصائية واضحة. وبناءً على هذه النتائج، يتم رفض الفرضية الصفرية لصالح الفرضية البديلة، التي تنص على وجود تأثير معنوي لنفقات التجهيز على النمو الاقتصادي. اقتصاديًا، يتماشى هذا مع النظرية الكينزية التي تؤكد الدور المحفز للإنفاق الاستثماري على النشاط الاقتصادي، لاسيما في سياق البلدان النامية التي تعتمد على الاستثمار العمومي لدفع النمو. نفقات التجهيز تشمل عادة مشاريع البنية التحتية، والمرافق العامة، والاستثمارات الرأسمالية، وكلها تساهم في خلق فرص العمل وتحفيز الإنتاج. وعليه، يتم قبول الفرضية الثانية.

- **الفرضية الثالثة:**

"توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نفقات التجهيز والنمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر".

تؤكد نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين نفقات التجهيز والنمو الاقتصادي، وذلك استنادًا إلى اختبار التكامل المشترك Bounds Test الذي أظهر قيمة F بلغت 8.053، وهي أكبر من جميع القيم الحدية العليا والدنيا عند مستويات الدلالة 1%، 5% و10%. كما أن معامل نفقات التجهيز في الأجل الطويل جاء موجبًا (1.7016) ومعنويًا (P = 0.0006)، وهو ما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين. هذه النتيجة تشير إلى أن زيادة نفقات التجهيز تؤدي إلى تحسن مستمر في الناتج المحلي الإجمالي، ما يعكس دورها الهيكلي في تعزيز النمو من خلال الاستثمار في القطاعات المنتجة والمشاريع الكبرى. بالتالي، فإن العلاقة لا تقتصر على المدى القصير فحسب، بل تظهر استقرارًا وأثرًا تراكميًا على مدى زمني طويل. وعليه، يتم قبول الفرضية الثالثة استنادًا إلى الأدلة القياسية والاقتصادية.

3. النتائج المتوصل إليها

- أكدت الدراسة من خلال الإطار النظري أن الإنفاق الحكومي يُعد من أبرز أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي، سواء من خلال نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، بما ينسجم مع الفكر الكينزي الذي يعتبر الإنفاق العام محركًا أساسياً للنمو، خاصة في الاقتصادات النامية التي تعاني من ضعف القطاع الخاص وغياب ديناميكية الاستثمار الخاص.

- تبيّن من خلال مراجعة الأدبيات السابقة وجود تباين في نتائج الدراسات المتعلقة بعلاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي، حيث أظهرت بعض الدراسات علاقة طردية قوية، فيما أشارت أخرى إلى غياب التأثير أو وجود تأثير سلبي، مما يعكس الخصوصية الهيكلية والمؤسساتية لكل اقتصاد على حدة.
- أظهر الإطار النظري أن نفقات التسيير، بحكم طابعها الاستهلاكي، غالبًا ما تكون أقل فاعلية في تحفيز النمو الاقتصادي مقارنة بنفقات التجهيز التي تتجه نحو الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، والتعليم، والصحة، وتساهم في خلق طاقات إنتاجية جديدة.
- أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أن جميع السلاسل الزمنية (الناتج المحلي الإجمالي، نفقات التسيير، نفقات التجهيز) مستقرة عند الفرق الأول، مما يسمح بتطبيق نموذج ARDL واختبار العلاقة في الأجلين القصير والطويل.
- بيّنت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1993–2023.
- أظهرت نتائج التقدير في الأجل الطويل أن **نفقات التجهيز لها تأثير إيجابي ومعنوي** على النمو الاقتصادي، حيث قُدّر معاملها بـ 1.7016 مع مستوى دلالة قوي، ما يعني أن كل زيادة بنسبة 1% في نفقات التجهيز تقابلها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.70%.
- في المقابل، لم تسجل **نفقات التسيير أي تأثير معنوي** على النمو الاقتصادي، إذ كان معاملها ضعيفًا جدًا وغير دال إحصائيًا، ما يعكس محدودية أثر هذه النفقات في تحفيز النشاط الإنتاجي خلال فترة الدراسة.
- أظهر معامل تصحيح الخطأ في النموذج قصير الأجل (ECM = −0.24) دلالة معنوية وسالبة، ما يدل على وجود قدرة تصحيحية تدريجية نحو التوازن بمعدل 24% سنويًا، أي أن الاقتصاد يحتاج إلى حوالي 4 سنوات لتصحيح الانحرافات المؤقتة الناتجة عن الصدمات.
- أثبتت الاختبارات التشخيصية سلامة النموذج المقدر، حيث أظهرت البواقي توزيعًا طبيعيًا، وغيابًا للارتباط الذاتي، واستقرارًا هيكليًا في النموذج عبر فترته الزمنية، وهو ما يعزز موثوقية النتائج.

4. التوصيات

- تعزيز الإنفاق الاستثماري (نفقات التجهيز) كوسيلة لتحفيز النمو، خاصة في القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية.

- ترشيد نفقات التسيير عبر رفع كفاءتها وتحديد أولويات واضحة للإنفاق الجاري بما يخدم الأهداف التنموية.
- اعتماد مقاربة الميزانية حسب النتائج (Performance-Based Budgeting) لضمان فعالية الإنفاق وربطه بمخرجات اقتصادية واجتماعية ملموسة.
- تحسين الحوكمة المالية وتفعيل آليات الرقابة على تنفيذ الميزانية العمومية من أجل تقليص الهدر وزيادة الشفافية.
- تشجيع البحوث التطبيقية في المالية العامة ودعم مراكز الدراسات الاقتصادية الوطنية لإعداد تقارير دورية حول أثر السياسات المالية.
- تحديث قواعد البيانات الوطنية وتوفيرها للباحثين بهدف تطوير نماذج قياسية أكثر دقة وفعالية.

قائمة المراجع

- قائمة المراجع:

الكيالي عبد الوهاب. (1994). *موسوعة السياسة* (المجلد 1). بيروت_لبنان: المؤسسة العربية للدراسات و النشر.

جمال زدون. (2015). محددات الإنتاجية الكلية في القطاع الصناعي في الجزائر للفترة (1980-2013). *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، 01*(01)، 133-147.

حشيش أحمد عادل . (1992). *أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي العام* . بيروت: دار النهضة العربية للطباعة .

عبد القادر عطية، و عبد القادر محمد. (2005). *الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق*. مصر: الدار الجامعية.

عدنان الحسون. (2002). *مقدمة في الإحصاء*. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

نورالدين مناقر، سميرة جمعي ، و إبراهيم قارى . (2016). محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 "دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بفترات الإبطاء الموزعة ARDL". *المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، 07*(02)، 32-40.

Afzal, M., & Ehsan, M. M. (2013). OPENNESS, INFLATION AND GROWTH RELATIONSHIPS IN PAKISTAN: An Application of ARDL Bounds Testing Approach. *MUHAMMAD AFZAL, MUHAMMAD EHSAN MALIK, 51*(01), 13-53.

The effect of governementexpenditure oneconomic growth: .(september, 2015 28) .Al Gifari Hansual *University of islamic finance the case of Malaysia, INCEIF, Global*. تم الاسترداد من mpra.ub.uni-muenchen. de/71254/.

Baranzini, A., & Sylvain , W. (2013). The causal relationship between energy use and economic growth in Switzerland, Energy Economics. *Energy Economics, 36*, 464-470.

Bourbonnais, R. (2015). *économétric cours et exercices corrigés* (Vol. 9édition). paris: dunod.

Charles R. , N., & Charles R., P. (1982). Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications. *Journal of Monetary Economics, 10*(02), 139-162.

Chi-hung, l. (n.d.). *The association between Government Expenditure and economic Growth: Granger Causality Test of US Data, 1947-2002.* Retrieved from worksbepress.com/edhsu/21/.

Engle , R. (1987). Cointegration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing. *journal of the Econometric Society, 55*(02), 251 -276.

Ghysels, E., & Marcellino, M. (2018). "Applied Economic Forecasting using Time Series Methods". *Oxford University Press, the University of Oxford*. Oxford, UK.

Granger, C. (1969). "Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-spectral Methods". *Econometrica, Econometric Society, UK, 37*(03), 424-438.

Gujarati, D. (2005). *Basic Econometrics* (Vol. 5Th edition). New York: Fifth Edition.

HANSEN, B. (2021). "ECONOMETRICS". *Department of Economics, University of Wisconsin, Madison*. Wisconsin, USA.

M. Hashem , P., & Yongcheol , S. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics, 16*(03), 289-326.

Ratnadip , A., & R. K. , A. (2013,). *An IntroductoryStudy on Time SeriesModeling and Forecasting.* Germany: LAP Lambert Academic Publishing .

قائمة المراجع

Wooldridge, J. (2013). *Introductory Econometrics: A Modern Approach* (Vol. Fifth Edition). U.S.A: United States of America.

احمد بن احمد. (2007/2008). النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة في الجزائر خلال الفترة (1988-2007). *رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي*. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر.

أسماء عدة. (2015-2016). أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر. *مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، تخصص اقتصاد دولي*، ص 69.

اسماعيل مدياني، و محمد براهم. (بلا تاريخ). *اثر الاستثمار في راس المال البشري على النمو الاقتصادي في دول العربية ، جامعة احمد دراية*. ادرار الجزائر.

أشواق بن قدور. (سنة النشر 2013). *تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي*. الاردن: دار الراية للنشر و التوزيع.

الشارف عتو، و محمد حدو. (سبتمبر 2016). أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة (2000-201. *مجلة المالية والأسواق، العدد 05،جامعة عبد الحميد بن باديس _*، 191.

بشير خميرة. (2016). دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1980_2014. *مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستار اكديمي الطور الثاني في العلوم الاقتصادية*، 06.

حداب يحي الدين. (2017). ترشيد الإنفاق العام كدعامة لتنويع الاقتصاد في الجزائر في ظل الأزمة النفطية. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 03، العدد 01*، ص 177.176-189 .

حمة سالمي، و جمال عمير. (2018). أثر مكونات الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2015). *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار*، 498.

حياة عثماني. (2022/2021). "انعكاس هيكلة القروض المصرفية على النمو الاقتصادي والتضخم – دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2019)". *أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، الشعبة العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر* . الوادي، الجزائر.

خالد بن جلول، حمزة بعلي، و أحمد بن خليفة. (2021). "دراسة العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) باستخدام سببية (Toda Yamamoto ،'TYDL')". *مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 12*(02)، 103-120.

خضرة عثمانية. (2020-2021). *أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي خلال فترة 1967 الى2017، أطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية فرع التمويل التنمية*. تبسة -الجزائر.

خليفة محمد ناجي حسن. (2001). *النمو الاقتصادي: النظرية والمفهوم*. مصر: دار القاهرة 116 شارع محمد فريد.

زينب حسين الله عوض. (1998). *مبادئ المالية العامة*. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

س مخضار ، و سليم. (2020). تحليل أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج (ARDL). ، *مجلة المالية والأسواق، 07*(01)، 207-222.

سارة أحمد الشمري، و سارة محمد الدخيل. (5, 2019). *أثر الانفاق الحكومي على النمو ي المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1985-2017) المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات*. تم الاسترداد من www.eimj.com.

سحاب الصمادي، و أحمد ملاوي. (2016). أثر الضرائب الحكومية على أداء بورصة عمان: نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزع. *مجلة المنارة، 22*(02)، 203-244.

سمير مصطفى شعراوي. (2005). *مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية* (المجلد الطبعة الأولى). المملكة العربية السعودية: مطابع جامعة الملك عبد العزيز.

قائمة المراجع

سهام بوصبع ، و لزهر ساحلي . (2020). نمذجة قياسية لتأثير العمق المالي وسعر الصرف على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للفترة 1974-2018. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 13*(01)، 338-357.

صافية بقاص. (2020/2019). "البدائل المتاحة في البلدان المغاربية لإقلاع النمو – دراسة حالة (الجزائر، المغرب، تونس)". *أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث، التخصص: تحليل اقتصادي، الشعبة العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر*. الوادي، الجزائر.

عبد الحق بن فتات، و محمد ساحل. (2021). أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 2000-2019، ديسمبر . *أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية ، مجلد4 عدد 2* ، 55-76.

عبد اللطيف عثمان، و زهرة بوزحلة. (2022). أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1997-2021). *المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12 العدد 02*.

عبد الله نصرات عامر، حسن مهران حسني، السعيد محمد فراج، و ابراهيم زكريا الشربيني. (يناير, 2024). الأثر التبادلي بين الانفاق العام الصحي و النمو الاقتصادي في ليبيا-دراسة تطبيقية، بحث مستل من رسالة دكتوراه في الاقتصاد. *المجلة العلمية للدراسات و البحوث المالية و التجارية المجلد 5- العدد الأول*.

فضيلة ملوح و علي مكيد. (2020). *"مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 17، عدد خاص: الجزائر، آفاق اقتصادية،للدوريات (طباعة): 1112-X234*، ص: 126-141.

قدي عبد المجيد. (2006). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. *دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة*، ص 179.

كمال أبو عشمة محمد. (2021). تأثير الانفاق الحكومي على بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 2000 و 2019. *مجلة البحوث العلوم المالية و المحاسبة- المجلد 06 العدد 02*، 60-47.

محمد شيخي . (2012). *طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات*. عمان: دار حامد للنشر والتوز يع.

محمد ادريوش دحماني . (2014/2013). سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس.

محمد بن مريم. (2018). "دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة (1987- 2016)". *مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 10*(02)، 55-71.

محمد زكاري. (2014/2013). "دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)". *رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، الشعبة العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة*. بومرداس، الجزائر.

محمد شيخي. (2011). *"طرق الاقتصاد القياسي - محاضرات وتطبيقات"* . الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط01.

محمد طاقة و هدى العزاوي. (2010). *اقتصاديات المالية العامة* (الإصدار الطبعة الثانية). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

محمد غالم. ((2024)). دور الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990 الى 2023. *مجلة المالية العامة المجلد 14/ العدد 1*، ص 90 – 120.

مراد جنيدي. (2006/2005). "دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي 'VAR' (1970 – 2004)". *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد كمي، الشعبة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر*. الجزائر.

نور الهدى دحماني. (2015). "دور سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر". *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين، 01*(37)، 349-385.

قائمة المراجع

نورة بوعلاق، يحي سمير آيت، و الوردي مشيري. (2022). "دراسة العلاقة السببية بين القطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1974-2020) في إطار سببية (Toda-Yamamoto 'TYDL')". *مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 07*(02)، 208-224.

وفاء سبكي، و مصطفى بلمقدم. (2019). "اختبار سببية (Toda-Yamamoto) بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)". *مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 09*(05)، 293-314.

وليد العشي. (2018). "تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية غير التقليدية بعد الأزمة المالية 2008". *أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص: نقود ومالية، شعبة العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جـامعـة أحمد دراية*. أدرار، الجزائر.

يحيى بن سلمان . (2019/2018). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا(المغرب، تونس،مصر، الجزائر)دراسة تحليلية قياسية للفترة 1989-2014.

قائمة الملاحق

ملحق 1 مخرجات برنامج Eviews للنموذج المدروس

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level		
		LGDP	LGC	LGI
With Constant	t-Statistic	-1.6653	-1.2983	-1.1929
	Prob.	***0.4380***	***0.6172***	***0.6642***
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.2420	-2.1951	-1.2183
	Prob.	***0.4507***	***0.4751***	***0.8884***
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.3493	5.1483	2.1469
	Prob.	***0.9520***	***1.0000***	***0.9907***
		n0	n0	n0
		At First Difference		
		d(LGDP)	d(LGC)	d(LGI)
With Constant	t-Statistic	-6.6947	-4.4208	-5.2051
	Prob.	***0.0000***	***0.0016***	***0.0002***
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.7740	-4.4431	-5.1412
	Prob.	***0.0000***	***0.0073***	***0.0014***
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.1787	-2.7637	-4.5993
	Prob.	***0.0000***	***0.0075***	***0.0000***
		***	***	***

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level		
		LGDP	LGC	LGI
With Constant	t-Statistic	-1.6691	-1.2630	-1.1949
	Prob.	***0.4361***	***0.6333***	***0.6633***
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.1928	-2.2764	-1.3591
	Prob.	***0.4762***	***0.4332***	***0.8524***
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.7549	4.7353	2.0942
	Prob.	***0.9782***	***1.0000***	***0.9895***
		n0	n0	n0
		At First Difference		
		d(LGDP)	d(LGC)	d(LGI)
With Constant	t-Statistic	-6.7792	-4.4242	-5.2284
	Prob.	***0.0000***	***0.0016***	***0.0002***
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.0573	-4.4262	-5.1391
	Prob.	***0.0000***	***0.0076***	***0.0014***
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.1904	-2.6497	-4.7097
	Prob.	***0.0000***	***0.0099***	***0.0000***
		***	***	***

Null hypothesis: No levels relationship

Number of cointegrating variables: 2

Trend type: Rest. constant (Case 2)

Sample size: 30

Test Statistic	Value
F-statistic	8.053535

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.915	3.695	3.538	4.428	5.155	6.265
Asymptotic	2.630	3.350	3.100	3.870	4.130	5.000

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGC	0.002705	0.479160	0.005646	0.9955
LGI	1.701583	0.433742	3.923034	0.0005
C	-8.031368	2.501799	-3.210237	0.0034

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

افاق الدراسة

- العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (المغرب، تونس، مصر، والجزائر)، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، تخصص اقتصاد كلي مطبق، بن سلمان يحيى.
- تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تبسة، تخصص اقتصاد التنمية، عثمانية خضرة .
- أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12 العدد 02، 2022, عثمان عبد اللطيف و بوزحلة زهرة.

أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لفترة 1993 2023

The Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Algeria (1993

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس تأثير الإنفاق الحكومي وتقسيماته الرئيسية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 1993 إلى عام 2023. استخدمت الدراسة بيانات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمؤشر رئيسي للنمو الاقتصادي. ولتقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، وهو نموذج اقتصادي قياسي مناسب لتحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية. تضمن المنهجية اختبارًا صارمًا لاستقرارية السلاسل الزمنية للبيانات، وهو شرط أساسي للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك (Cointegration) بين المتغيرات. يساعد التكامل المشترك في تأكيد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، قد تتضمن الدراسة تحليلًا لكيفية تأثير أنواع مختلفة من الإنفاق الحكومي (مثل الإنفاق على البنية التحتية، والتعليم، والصحة) على النمو الاقتصادي.

النتائج المتوصل اليها

توصلت هذه الدراسة من خلال النتائج التطبيقية وتحليلية إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من نفقات التجهيز على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، في حين لم يتم تسجيل أي تأثير لنفقات التسيير على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية :الإنفاق الحكومي، نفقات التجهيز ، نفقات التسيير ، النمو الاقتصادي، نموذج ARDL

Abstract :

This study aimed to analyze and measure the impact of government spending and its main components on economic growth in Algeria during the period from 1993 to 2023. The study used Gross Domestic Product (GDP) as the main indicator of economic growth. To estimate the relationship between government spending and economic growth, the Autoregressive Distributed Lag model (ARDL) was applied, which is a suitable econometric model for analyzing long-term relationships between variables. The methodology included a rigorous test for the stationarity of the time series data, which is essential for verifying the presence of cointegration between the variables. Cointegration helps to confirm the existence of a long-term balanced relationship between the variables studied. In addition, the study may include an analysis of how different types of government spending (such as spending on infrastructure, education, and health) affect economic growth.

The obtained results

Based on its empirical and analytical findings, this study determined that **capital expenditure** exerts a positive and significant influence on long-term economic growth. Conversely, **operational expenditure** was found to have no discernible impact on economic growth.

Keywords: Government spending, Capital expenditure, Operational expenditure, Economic growth, ARDL model.